



المملكة العربية السعودية

جامعة الملك فيصل

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

ملخص مادة التغير الاجتماعي د/ فهد عبدالرحمن الخريف

مقدمة :-

يعتبر التغير الاجتماعي Social Change ظاهرة اجتماعية مستمرة، وملازمة للمجتمعات منذ القديم، سواء كانت تلك المجتمعات رعية أم زراعية أم نامية أم متقدمة أم رسالية أم اشتراكية... الخ.

والتغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمعات اليوم لم يعد كله تلقائياً دون توجيه واع، وإنما هو تغير مقصود وإرادي يتم وفق خطط مدروسة، بل وتحدث له مناهج ووسائل من أجل تحقيق التنمية بوجه عام.

كما أن المجتمع بطبيعته متغير، حيث يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تمثيلاً مع واقع الاجتماعي، ومتطلباته المستجدة.

ولكل تغير اجتماعي (مدى وسرعة واتجاهها) وبداية ونهاية، غير أن كل ذلك يتوقف على طبيعته المجتمع .

وقد تنبه المفكرون إلى ظاهرة التغير، واعتبرها بعضهم (حقيقة الوجود) إلا أن نظرتهم .

كانت عامة لم تنتبه إلى القوانين التي تحكم هذا التغير، وهذا بخلاف نظرة

ماهية التغير الاجتماعي :

وتفكير علماء هذا الزمن (العصر الحديث) في التغير الاجتماعي حيث يحاولون توجيه التغير والتحكم فيه. خاصة بعد الحربين العالميتين .

تعريف التغير الاجتماعي:

يعني التغير الاختلاف بين الحالتين القديمة والحالة الجديدة. أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن (بداية . ونهاية) . وحيثما تضاف كلمة (الاجتماعي) يقصد به: التغير الذي يحدث داخل المجتمع، أو التبدل والتحول الذي يطرأ جوانب المجتمع، أو على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن.

ويعتبر التغير في ثقافة المجتمع نوعاً من التغير الاجتماعي، سواء كان ذلك التغير في جانبي الثقافة: المادي أو الفكري.

ويشمل التغير الاجتماعي العديد من جوانب المجتمع: كأنماط العلاقة بين الأفراد والجماعات . واختلاف الوظائف والأدوار الاجتماعية، وفي الأنظمة والقيم والعادات....الخ

تعريف التغير الاجتماعي عند بعض العلم :

يكاد يجمع العديد من العلماء (جيرث، ميلز، جنزبيرج، جى روشيه، عاطف غيث.. الخ) على أن

التغير الاجتماعي هو: التحول الذي يصيب البناء الاجتماعي في كله أو في أي من أجزائه، في الأدوار والنظم والوظائف الاجتماعية، أو في الوحدات المكونة له، في فترة محددة من الزمن، ويمكن ملاحظته.

صفات التغير الاجتماعي عند (جى روشيه):

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة، تؤثر في أسلوب حياة أفراد المجتمع وأفكارهم.
- التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي بشكل عميق.
- يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن، بمعنى أن له بداية ونهاية من أجل المقارنة بين الحالتين.
- يتصف التغير الاجتماعي بالاستمرارية وذلك من أجل إدراكه وفهمه ومعرفة أبعاده.
- التغير الاجتماعي قد يكون اتجاهه إيجابياً أو سلبياً .

أمثلة من التغيرات الاجتماعية في المجتمع: (التغير من النمط الإقطاعي في المجتمع إلى النمط الرأسمالي أو الاشتراكي، والأخلاق المرتبطة بكل منهم. التغير من النظام الديكتاتوري إلى الديمقراطية أو الملكي، أو في شكل الأسرة من ممتدة إلى نووية، أو من وحدانية الزوجة إلى تعدد الزوجات، التغير في الأدوار الاجتماعية

ومراكز الأشخاص في مؤسسات المجتمع، التغير في أساليب الحياة القديمة إلى أشكال حديثة ولها العديد من الأمثلة التي تتضح بالملاحظة والمقارنة في حالتين سابقة وحالية).

مصادر التغير الاجتماعي: للتغير الاجتماعي مصدرين هما:

المصدر الداخلي: الذي يكون نابعا من داخل النسق الاجتماعي، واطار المجتمع نفسه، أي أنه يكون نتيجة للتفاعلات التي تتم داخل المجتمع.

المصدر الخارجي: الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

آليات التغير الاجتماعي :

بطبيعة الحال سواء أكان مصدر التغير الاجتماعي من داخل المجتمع أم كان من خارجه فإن ذلك يقوم على **آليات محددة هي:**

١- **الاختراع والاكتشاف:** فابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، كالكهرباء والسيارة، أو إعادة تحسين كفاءة مخترعات قديمة كتحسين الآلة البخارية وصناعة القطارات والطائرات، تؤدي إلى **تغيرات ثقافية تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية**. كذلك الأمر بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلا، كالاكتشاف القارة الأمريكية ورأس الرجاء الصالح أو عناصر جديدة في الطبيعة... الخ. إن الاكتشافات والاختراعات هي تعبير عن حاجة إنسانية واجتماعية في المقام الأول.

٢- **الذكاء والبيئة الثقافية:** فالاختراعات والاكتشافات تتطلب قدرا مرتفعا من الذكاء، وقد يكون الذكاء موروثا أو مكتسبا، وتلعب البيئة الثقافية والاجتماعية دورا حاسما في تنمية الذكاء أو في تراجعها.

٣- **الانتشار:** لن يكتب للمخترعات النجاح ما لم تنتشر عند أفراد كثيرين من المجتمع، والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع. وعملية القبول لا يمكن أن تأتي فجأة وإنما عبر مراحل معينة تتوقف سرعتها على ثقافة المجتمع، ومدى فرض الانتشار أم تركة إراديا.

مصطلحات التغير الاجتماعي:

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية، ولكنه من حيث الاهتمام به وملاحظته قديم قدم الإنسانية. وقد كان يعني معاني عدة ومختلطة مع مصطلحات أخرى ك: **التقدم والتطور والنمو والتنمية**، **حتى القرن (٢٠م)** بحيث أصبح ذلك الخلط غير جائز فقد قامت دراسات علمية بحثت في ماهية التغير وعوامله واتجاهاته. وإذا تحدثنا عن سبب الخلط الحاصل قديما في مصطلحات التغير الاجتماعي فهو بسبب أن الدراسات القديمة قائمة على التفكير **الفلسفي (غير العلمي)** ولكنها شكلت إطارا مرجعيا وأرضية انطلقت منها الدراسات العلمية الراهنة. وقد أخذت الدراسات الاجتماعية في التغير مسارا علميا بعد أن وضع **(وليم أوجبرن)** كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي **وذلك عام ١٩٢٢م**. وبعد ذلك تتابعت الدراسات العلمية في مجال التغير الاجتماعي. لقد كانت نظرة العلماء للتغير الاجتماعي حتى **القرن (١٨م)** نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل، وأن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة. وبعدها أصبحت نظرة العلماء للتغير الاجتماعي نظرة علمية متفائلة. وكما قال **سان سيمون (أن العصر الذهبي أمامنا وليس**

أولاً: التقدم الاجتماعي: استخدم مصطلح التقدم الاجتماعي Social Progres في البدايه باعتبارها مرادفاً لمصطلح

التغير الاجتماعي. وقد اتضح ذلك في كتابات علماء **كاوجست كونت وكوندرسيه وتيرجو** وغيرهم.

والتقدم: يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشأ خيراً أو تنتهي إلى نفع.

وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية، أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها. وهو يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة.

ويعرف التقدم بأنه: العملية التي تأخذ شكلاً محدداً واتجاهاً واحداً ويتضمن توجيهها وإعياها مقصوداً مخططاً لعملية التغير.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن **مفهوم التقدم هو مفهوم (نسبي)** أي أنه يختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة إلى أخرى. فما يعتبر تقدماً اجتماعياً في مجتمع قد يكون تخلفاً في مجتمع آخر، خاصة فيما يتعلق بالجانب المعنوي من التغير الاجتماعي. ففكرة **التقدم تتغير بتبدل الأحوال والأزمنة**، وهي تحمل معنىً قيمياً.

وقد بين **(ويل ديورنت)** أن الإنسانية خلال تقدمها **الارتقائي مرت بمراحل هي:** [**النطق، النار، استئناس الحيوان، الزراعة، التنظيم الاجتماعي، الأخلاق، الآلات والصناعة، العلوم، التربية** الخ].

وتاريخياً تعتبر فكرة **(التقدم)** تعود إلى عصور قديمة جداً، ولم تصبح موضوعاً للبحث إلا في **القرن (١٧م)** مع ظهور الثورة الصناعية، وتجمع المعرفة الإنسانية وتراكمها.

وتجمع تعريفات التقدم على أنه تطور في الجوانب المادية والفكرية في المجتمع ويحمل **معنى قيمياً ومعياريًا**.

ثانياً: التطور الاجتماعي: ويعني التطور الاجتماعي Social Evolution **النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة، دون طفرات في التقدم والتطور.**

وقد استخدم مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية، وفي علم الاجتماع بشكل خاص بعد أن وضع **(داروين)** كتابه المعروف بأصل الأنواع مبيناً فيه أصول نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية.

كما استخدم مفهوم التطور كل من هربرت سبنسر، وتايلور. وقد رفض العديد من العلماء تماثل التطور بين الكائنات الحية والتطور الاجتماعي كـ **(وليم أوجبرن، وجوردون تشايلد، وجوليان ستيرد)** مؤكدين على أن التطور البيولوجي في الكائنات الحية هو: **حتمي ويسير في خط مستقيم لا يمكن تخطيطه أو تسريعه أو تهدنته، في حين التطور الاجتماعي أيضاً حتمي ولكنه مخطط، وسريع أو هادئ أو شامل أو جزئي ... الخ.**

ثالثاً: النمو الاجتماعي: يعني مصطلح النمو: عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن الحي وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، ويتضمن ذلك النمو **تغيراً كمياً وكيفياً**، وغايته عملية النمو ذاتها.

على الأفراد والجماعات.

Social Croissance يقصد به النمو الذي يتعلق بالمجتمع.

يأخذ بعدا قيميا معياريا.

بشكل عام. أما الجزء الآخر من **التغير وهو (النكوص)** أو التخلف لا يشير إليه المفهوم.

في متوسط دخل الفرد.

لا يمكن قبوله في هذا العصر.

الفرق بين النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي:

<u>التغير الاجتماعي</u>	<u>النمو الاجتماعي</u>
اشمل فقد يكون في البناء الاجتماعي أو في وحداته أو في الأدوار والنظام...الخ	زيادة ثابتة نسبيا ومستمرة وفي جانب واحد
قد يكون إيجابيا تقدما وقد يكون تأخرا أو نكوصا. لذا فالتغير اشمل	فقط إيجابي وثابت
قد يكون سريعا وفي شكل قفزات إلى الأمام أو إلى الخلف	بطئ وتدرجي
يغلب عليه التغير الكيفي.	يغلب عليه التغير الكمي
عملية مخططة هادفة إرادية	عملية تلقائية لا دخل للإنسان بها
لا يكون في خط مستقيم دوما وقد يكون نكوصا وتأخرا.	يسير النمو في خط مستقيم لذا يمكن التنبؤ بما سيؤول اليه
التغير الاجتماعي أشمل ويعبر عن ديناميكية المجتمع	فيدخل غالبا في الدراسات الاقتصادية في المجتمع.

معدل النمو الطبيعي.

ويعرف بأنها: العملية التي يتم بموجبها اسباح حاجات الافراد عن طريق النعبله المثللى لجهودهم.

وتشمل: تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي ودخول الافراد والرفع من مستوى معيشتهم في نواحي عديدة كالتعليم والصحة والأسرة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية بشكل عام.

ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينهما.

العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي:

❖ أن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم السابقة (التقدم، التطور، النمو) الى التغير الاجتماعي.

❖ أن المفهوم الحديث للتغير الاجتماعي يتطابق مع مفهوم التنمية الاجتماعية، وذلك الرجوع لمضامين المفهومين. ويزيد عليه بأن التغير الاجتماعي هو أشمل وقد يكون سلبي وإيجابا.

ملحوظات عامة على مصطلحات التغير الاجتماعي:

١- أن المفاهيم الأربعة (التقدم، التطور، النمو، التنمية) كانت تستخدم في وقت سابق ك مترادفات للتغير الاجتماعي.

٢- شاع استخدام أي من المفاهيم السابقة حسب مراحل تاريخية وعلمية كانت سائدة.

٣- لم يبدأ التفريق بين تلك المفاهيم إلا في بداية القرن (٢٠م) بعد كتاب وليم أوجيرن «التغير الاجتماعي».

٤- مفاهيم (التقدم، التطور، النمو) تحمل بعدا قيميا أخلاقيا، فيحين أن مفهوم التغير الاجتماعي مفهوم موضوعي يصف الواقع الاجتماعي كما هو، وليس كما يجب ان يكون.

الدراسة الاجتماعية للتغير الاجتماعي:

وتعتبر النهضة العلمية التي حدثت بسبب الاختراعات والتوسع في القوانين والنظريات من الاسباب الرئيسية في تطور وتعميق دراسات التغير الاجتماعي والاهتمام بها من جانب العلماء، وذلك من أجل الكشف عن المزيد من القوانين والنظريات التي تحكم الظاهرة الاجتماعية المتغيرة والمجتمع.

وقد تزايد الاهتمام بالتغير الاجتماعي في العصر الحديث عندما ظهرت الحاجة الى توجيه التغير لمصلحة الفرد والجماعة والمجتمع. فتم العمل على ادراك عوامل التغير، والتحكم بها وتخطيطه، لمواجهة ومعالجة الانحراف والتفكك الاجتماعي، والسيطرة على الظواهر الاجتماعية.

وتتخذ الدراسات العلمية الحديثة والمستمرة للتغير ، تتخذ مداخل متنوعة في معالجة التغير الاجتماعي، منها: مدخل التحليل البنائي التاريخي. ومدخل التحليل الوظيفي. والتحليل الامبيرقي، وغيرها

صعوبة دراسة التغير الاجتماعي

تأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من حول المجتمعات الانسانية لا تسير على ولبيرة واحدة في تغييرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الاخرى، تلك الظروف التي تتعلق بنظامه الاجتماعي، وبثقافته بوجه عام.

فهناك المجتمع الزراعي والصناعي والبدوي والاشتراكي والرأسمالي الخ، وسرعة التغير واتجاهه وعمقه تختلف باختلاف ماسبق.

كما أن العوامل التي تؤدي الى تغير المجتمعات عديدة ، منها العامل : (الديموجرافي، والايكولوجي، والتكنولوجي، والاقتصادي ... الخ .

وتأتى صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من مظهرين:

١- طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

٢- موقف الباحث - الدارس- من الظاهرة المدروسة.

وصعوبة دراسة طبيعة الظاهرة الاجتماعية يعود للأسباب التالية:

١- تعقد الظاهرة الاجتماعية: لتأثيرها وتأثرها بظواهر أخرى سياسية واقتصادية... الخ، بالإضافة الى ترابط الظاهرة الاجتماعية مع غيرها بشكل شديد فلا يفصل بينهما بسهولة.

٢- صعوبة اخضاع الظاهرة الاجتماعية للقياس الدقيق: وذلك لأنها متعلقة بمجتمع بشري متغير ومتباين العواطف والميول والدوافع والاستجابات للمؤثرات الخارجية.

٣- صعوبة اعادة اجراء التجربة مرة أخرى والحصول على نفس النتيجة: لان الظاهرة قد تكون تغيرت وتبدلت مما يصعب من أمر الوصول لقوانين ونظريات تحكمها\.

٤- صعوبة حصر مجمل الفروض التي تعزل تغير الظاهرة الاجتماعية: وصعوبة الفصل بين تلك الفروض، معرفة أيها هو الاساسي او الثانوي.

وصعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية بسبب موقف الباحث- الدارس- منها هو بسبب:

١- موقع الباحث من الظاهرة المدروسة: فالنظرة إليها تختلف من باحث لآخر، بسبب موقع الباحث الملاحظ، كما أن هناك نسبية في المكان والزمان تؤثر على حكم الباحث للظاهرة.

٢- أيديولوجية الباحث التي تجعله يعطي أحكاما تتماشى مع أفكاره: بينما يجب على الباحث التزود بوسائل البحث العلمي، كالموضوعية، وأن يتجرد من عاطفته، وعن إعطاء الأحكام المسبقة، كل ذلك من أجل ادراك الظاهرة وتقديم نتائج صحيحة.

تفسير عملية التغير الاجتماعي :

تميل الحياة الاجتماعية والمواقف اليومية الى أن تكون نمطية متفق عليها، حتى تدخل التجديدات في اطار الحياة الاجتماعية والثقافية، فحينها يحدث نوع من الاضطراب والخلل في توازن النظام الاجتماعي، ثم قد يحدث بعض التغيرات الاجتماعية.

وهناك من يرى أن المواقف الاجتماعية تتكون نتيجة لأربعة عوامل اساسية في كل تغير اجتماعي، وهي : (البيئة الطبيعية، والجماعات الانسانية، والثقافة السائدة، والمظاهر النفسية للأفراد).

نذا فالنغير في أي من تلك العوامل السابقة ، قد يستدعي تغيرات توافقية في الأنساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي.

ويرى (هربرت ليونيرجر) أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط المتغير **(الجديد)** **بخمس مراحل وهي :**

(أ) مرحلة الاحساس: عند أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.

(ب) مرحلة الاهتمام: وتكون بتجميع المعلومات حول الموضوع الجديد، بغرض معرفة فائدته.

(ج) مرحلة التقييم: أي اختبار المعلومات عن الموضوع الجديد وتفسيرها ومعرفة مدى ملائمتها من أجل الأخذ بها.

(د) مرحلة المحاولة: أي اختبار وتجريب الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها.

(هـ) مرحلة التبني: أي قبول الموضوع الجديد، واعتماده ليأخذ مكانه في النمط السائد.

ويرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في عملية التغير المضطردة هي:

(أ) انتشار سمة أو عنصر جديد في المجتمع، سواء كان اختراعا داخل الثقافة الواحدة، أو مستعارا من ثقافة آخر بسبب الانتشار.

(ب) حدوث خلخلة في السمات القديمة من قبل السمات الجديدة، أو صراع من أجل البقاء حيث يبدأ العنصر الجديد بأخذ مكانه بجانب العنصر القديم، ويؤدي وظيفة ملحوظة إلى أن يتغير بعد حين.

(ج) يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة به، فتتظم عناصر الثقافة القائمة نفسها لمواجهة العنصر الجديد، أو امتصاصه.

(د) يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي، ما لم يتعرض إلى خلخلة جديدة من عناصر ثقافية جديدة أخرى.

ويرى (جورج ميردوك) أن الاختراعات هي أساس التغير الثقافي بوجه عام، فعند اختراع فكرة أو آلة ما، فتسري في المجتمع **(الانتشار)** فذلك يحتاج وقتاً، حتى يثبت **الاختراع الجديد كفاءته،** وذلك **من خلال مراحل معينة.**

وهناك من يرى أن للنمط الثقافي المتغير أربع خصائص هي:

- **الشكل :** الذي يمكن أن يلاحظ ويُدرس فيه ومن خلاله التغير الاجتماعي.
- **المعنى :** أي أن له ارتباطات ذاتية وعاطفية في الثقافة نفسها.
- **الاستعمال :** أن يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج .
- **الوظيفة:** أن يؤدي عملاً **(دورا معينا)**، ويكون مترابطا مع الأجزاء الأخرى، ويستدل على ذلك من خلال الاطار العام.

لذلك فإن عملية التغير تتضمن تلك الخصائص، وتعتمد عملية القبول على مدى التكلفة (تكلفة الاخذ بالنمط الجديد)، وفي حال عدم توفر الامكانيات اللازمة للاخذ به، فلن تتم عملية القبول. مثال: (الدول النامية لا تستطيع الاخذ بالتكنولوجيا المتقدمة بسبب عدم توفر الامكانيات اللازمة لشرائها).

كما أن عملية قبول النمط الثقافي الجديد ترتبط بمدى تعقده وتجرده، فكلما كان معقدا ومجردا كان قبوله صعبا، كما يلاقي مقاومة كبيرة اجتماعيا.

وفي هذا الصدد يرى (تالكوت بارسونز) أن قبول العنصر الجديد يكون أسرع في حالة: (انخفاض التكلفة، والجهد، وفيه رضى وإشباع للحاجات).

ويمكن أن يقال بصفة عامة أن قبول للعناصر الثقافية الجديدة يتم إذا كان المجتمع المستقبل: (محتاج لإشباع معين،، والعناصر الجديدة قدّمت بأسلوب يسهّل فهمها وتطبيقها، ولم يتعارض مع القيم السائدة في المجتمع).

مراحل حدوث التغير الثقافي: (المادي، وللماضي)

أن يحدث في المجتمع (اختراع، أو اكتشاف، أو استعارة).

الانتشار (بالسمع، أو الاهتمام، أو الحاجة، أو الكفاءة).

الصراع (بالقبول، أو التوافق، أو التكامل، أو التجديد).

التغير بين المجتمع الريفي والحضري :

يختلف التغير الاجتماعي والثقافي عموما باختلاف المجتمعات (طبيعة المجتمع) زمانا ومكانا وثقافة، وتختلف سرعة التغير واتجاهه وعمقه وشموله... الخ حسب طبيعة المجتمع.

فالمجتمع الزراعي تختلف طبيعته عن المجتمع الحضري ويختلفان عن المجتمع البدوي، كما يختلف المجتمع الرأسمالي عن الاشتراكي... وهكذا.

كما أن التغير الاجتماعي في المجتمع الواحد قد يختلف ولا تكون بنفس القدر، والاتجاه والسرعة والمجالات...، وذلك لان المجتمع يضم (غالبا) بيئات وطبيعة مختلفة اجتماعيا.

* مظاهر الاختلاف بين المجتمعين الريفي والحضري التي تؤدي إلى تفاوت التغير الاجتماعي بينهما:

- العزلة النسبية في الحياة الريفية مقارنة بالحياة الحضرية: فالريفيون يعيشون في عزلة اجتماعية وربما جغرافية (قديمًا أوضح) مما يجعلهم يلبون حاجات الأفراد اجتماعيا وتربويا واقتصاديا.. الخ، كما أن تماثلهم ثقافيا وعملهم وإنتاجهم المتشابه، وسيطرة أعراف وعادات موحدة على سلوكهم، يؤدي إلى صعوبة تغييرهم اجتماعيا بوجه عام.
- أما في الحياة الحضرية فالأسرة تكون أكثر تعقيدا، فالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يتطلب توافقا في علاقات ذلك المجتمع (وليس تبعية كسابقه الريفي) بالإضافة إلى طبيعة المراكز الحضرية حيث تكون مركزا للتغير الاجتماعي وتقبله، نتيجة تعدد أنماط التفاعلات والعلاقات بين الأفراد.

■ **بدائية تقسيم العمل والتخصص في المجتمع الريفي:** فالعمل الزراعي وما يتعلق به يمثل القيمة العليا في الريف، بالإضافة إلى أن تقسيم العمل والتخصص يكون بناءً على **اختلاف السن والنوع (ذكر، أنثى)**، كما أن طبيعة العمل الزراعي في الريف لا تستدعي التجديد الشامل، **بل الثبات النسبي**، أو في مجال محدود. في حين أن المجتمع الحضري يكون تقسيم العمل فيه واسعاً والتخصص متنوعاً، وعليه فالتغيرات تكون عديدة وواسعة خاصة في المجتمع الحضري الصناعي

■ **عدم تنوع الوسائل التكنولوجية لدى المجتمع الريفي:** حيث يكتفي بوسائل بسيطة ومحدودة تفي بمتطلبات حياته، كالمحراث الخشبي الذي يستخدم من آلاف السنين دون تغيير. بالإضافة إلى عدم إقبال الريفيين على الكماليات. أما في المجتمع الحضري يؤدي تنوع التكنولوجيا واستخداماتها إلى تراكمات ثقافية متعددة تعجل بعملية التغير الاجتماعي في كافة المجالات.

■ **الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع الريفي:** ويتضح ذلك جلياً في صعوبة الحراك الاجتماعي، وثبات القيم والعادات المتبعة، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عملية التغير. بينما المجتمع الحضري يتصف بديناميكية تغير البناء الاجتماعي، وبسرعة عملية التكيف مع عملية التغير. فشكل الأسرة وحجمها وعلاقاتها ووظائفها تختلف بين المجتمعين **الريفي (أسرة ممتدة) والحضري (أسرة نووية)** كما أن شخصية الريفي تدوب في شخصية أسرته نتيجة للضغوط القوية على الأفراد، وضعف الاتصال الخارجي وقوة التماسك مما يؤدي إلى صعوبة عملية التغير الاجتماعي فيها.

اختلاف الأسرتين الريفية والحضرية شكلاً (بناءً ووظيفة)

أولاً: من حيث البناء:

- ١ - الأسرة الريفية غالباً ممتدة، والحضرية نووية.
- ٢ - العلاقات في الأسرة الحضرية ديمقراطية وفردية، والريفية علاقاتها على العكس من ذلك.
- ٣ - الأسرة الريفية منعزلة عن العالم الخارجي، ومكتفية ذاتياً. بعكس الأسرة الحضرية.

ثانياً: من حيث الوظيفة:

- ١ - الأسرة الريفية توفر احتياجاتها ذاتياً، بينما الحضرية تعتمد على المؤسسات الخارجية في ذلك.
- ٢ - تختلف الأسرتان الريفية والحضرية في أسلوب التنشئة الاجتماعية تبعاً لمستوى التعليم والقيم

علاقة التغير الاجتماعي بالتغير الثقافي:

عرفنا فيما سبق أن التغير الاجتماعي هو تبدل يحدث في بنية النسق الاجتماعي ووظيفته، أو هو التغير الذي يصيب البناء الاجتماعي والقيم والعادات والأدوار والعلاقات.. الخ، في فترة زمنية محددة.

إذا كان ما سبق هو تعريف التغير الاجتماعي. (فما هو التغير الثقافي؟ وهل هناك تطابق بين التغيرين؟ أم هما منفصلان؟ أم أن أحدهما يشمل الآخر؟) أسئلة نحاول الإجابة عليها لتتضح العلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير **الثقافي. وهذا يتطلب التالي:**

تعريف مفهوم الثقافة: يعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم التي تعددت النظرة إليها وخاصة عند علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع، ومن أهم تعريفات الثقافة هو تعريف **(تايلور)** عام ١٨٧١م. الثقافة هي: (ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والفن والأدب

والأخلاق والقانون والعادات والتقاليد والأعراف والقدرات الأخرى التي يكتسبها الفرد بوصفه عضوا في المجتمع

لقد ظل التعريف السابق للثقافة (٣٠) سنة تقريبا هو الوحيد، إلا أنه الآن يوجد المئات من التعريفات للثقافة، وذلك لأهميتها، وسعة موضوعها، وتداخل العناصر المكونة للثقافة.

ويعرفها (كليرنس كيز) بأنها: كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية، ومادية وخبرات وأدوات ورموز، وما إلى ذلك.

ويعرفها (جون نورد) بأنها: مجموع إنجازات الإنسان واستعمالاته منذ فجر العصر الحجري.

ومن المعلوم أن من أهم صفات الثقافة: أنها ظاهرة إنسانية، تراكمية، متعلمة، تنشأ من تفاعل الأفراد في المجتمع، وتنقل من جيل إلى آخر. وعليه فالصلة بين المجتمع والثقافة شديدة الصلة بحيث لا يمكن وجود أحدهما دون الآخر.

والسائد عن العلماء أن الثقافة لها وجهين أو مكونين: مادي Material ولامادي Unmaterial. ولا يمكن الفصل بين هذين الجانبين إلا للدراسة فقط

وبالتالي فإن التغير الثقافي يعني: التغير والتحول في أي من جانبي الثقافة (المادي، أو الغير مادي).

والتغير الاجتماعي يرى البعض من العلماء أنه في الغالب تغير لامادي (أي فكري)، وعليه فالتغير الثقافي يشمل التغير الاجتماعي، ويمكن القول بأن كل تغير اجتماعي هو تغير ثقافي وليس العكس. فالبناء الاجتماعي والوظيفة والعلاقات والقيم والعلاقات هي جوانب لامادية في المجتمع، وهي جزء من مكون الثقافة (مادي ولا مادي).

ولكن لا يمكن الفصل بين التغير الثقافي والتغير الاجتماعي، فكلاهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه.

التغير الاجتماعي قديما وحديثا:

يختلف التغير الاجتماعي من مجتمع لآخر، نتيجة للاختلاف الثقافي بين المجتمعات، كما أن التغير الاجتماعي يختلف في المجتمع الواحد قديما وحديثا، ويمكن معرفة ذلك بتتبع مسيرة أية مجتمع .

عوامل اختلاف التغير الاجتماعي قديما وحديثا:

١- الثورة الصناعية: فقد غيرت الأوضاع الاجتماعية، من أنظمة وعادات وقيم اجتماعية، فظهرت أوضاعا جديدة في مجالات ونظم اجتماعية عديدة، كقيمة الوقت وقيمة العمل، والبناء الأسري والسياسي والاقتصادي... الخ. فالاختراعات التكنولوجية المتواصلة أدت إلى تغير اجتماعي مستمر وسريع، فانتقلت المجتمعات من البساطة إلى التعقيد والتخصص الدقيق، خاصة في الدول الصناعية، وظهرت البطالة والصراع الطبقي والسياسي وزادت الهوة (الفجوة) بين المجتمعات، فهناك **(مجتمعات نامية، وصناعية)** ودول عالم أول وثاني وثالث، بسبب التكنولوجيا

٢- الاتصال الواسع بين المجتمعات المعاصرة: نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال والمواصلات، مما زاد من سرعة عملية الانتشار الثقافي، وإلى سرعة التغير الاجتماعي بوجه عام، فزادت ظاهرة الهجرة بين المجتمعات، وتقاربت أغلب أنماط الحياة والتغير بين المجتمعات، فتشابهت الدول الصناعية مع بعضها، وكذا النامية مع بعضها.

وبوجه عام يتميز التغير الاجتماعي قديما عنه حديثا في جوانب عدة، منها:

- ١- أصبح التغير الاجتماعي اليوم أسرع وأعمق: بسبب الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال، وأعمق بحيث يصل ويطل فئات ومجالات عديدة في المجتمع.
- ٢- التربط بين التغيرات الحالية زمانا ومكانا: فالتغير الذي يحدث في مجتمع يتردد صده وتبنيه في مجتمعات أخرى ويصبح موضحة، بخلاف التغير قديما الذي يحدث بصورة منفصلة ومتقطعة هادئة بسبب عزلة المجتمعات جغرافيا وثقافيا.
- ٣- أصبح التغير الاجتماعي اليوم متوقعا في كل ظاهرة: بمعنى أنه لا توجد ظاهرة في المجتمعات الحديثة بمعزل عن احتمال التغير بها، وذلك بسبب زوال العديد من معوقات التغير الاجتماعي.
- ٤- أن التغير اليوم ذو طابع إرادي مخطط هادف مقصود في أغلبه: فالمجتمعات اليوم تخطط التغير من أجل إحداث التنمية الاجتماعية، بينما قديما كان التغير ذو طابع عشوائي وتلقائي.

النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي

مقدمة

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية منها على وجه الخصوص، أن ليس هناك مجتمعات في **حالة استاتيكية "ثابتة"** وإنما هناك مجتمعات في ديناميكية "تغيرية" مستمرة، وحتى المجتمعات البدائية منها، أي أن كل المجتمعات في تغير مستمر، والاختلاف في عمومها بين المجتمعات يرجع إلى مدى التغير وسرعة العوامل المؤدية إليه.

وإن كل دراسة في علم الاجتماع هي دراسة تغيرية قبل كل شيء ودراسة المجتمع في حالة الثبات من باب الفرضية، لأن المجتمعات في تغير مستمر منذ القديم وإلى اليوم، ولما كان التغير إما أن يكون ضارا وإما أن يكون نافعا، لذا قامت المجتمعات في توجيه التغير نحو النفع والفائدة، وذلك من خلال التوجيه السليم عن طريق التخطيط العلمي الدقيق، فلم يعد التغير اليوم تلقائيا وإنما أصبح التغير موجها نحو فائدة المجتمع في إطار التنمية الاجتماعية الشاملة.

وعلى ضوء ذلك، فإن التراث السوسيولوجي مهتم بتفسيرات مقولة التغير الاجتماعي بالرجوع إلى العوامل المؤدية إليه. هل يتم نتيجة لعامل واحد كالعامل التكنولوجي أو الأيكولوجي أو الاقتصادي إلى غير ذلك؟ أو نتيجة لعدة عوامل؟ وما هي العوامل الأساسية منها والثانوية في التغير؟ ثم هل يرد على صورة واحدة أو على عدة صور؟ إلى غير ذلك من هذه التساؤلات.

وفي الإجابة عن هذه المسائل تعددت النظريات واختلفت الاجتهادات عبر العصور.

ونتيجة لذلك اختلفت المداخل في دراسة التغير الاجتماعي. ويمكن تمييز مدخلين رئيسيين هما:

- ١- المدخل الفلسفي (غير السوسيولوجي): أو غير العلمي: والذي ينظر إلى التغير بوصفه وحدة واحدة في المجتمعات كافة، وقد ساد هذا الاتجاه عند مفكري **القرن الثامن والتاسع عشر**.
- ٢- المدخل السوسيولوجي (العلمي الواقعي): الذي يضم نظريات مختلفة متباينة في نظرتها للتغير الاجتماعي، ولكنها مبنية على النظرة العلمية الواعية.

وبوجه عام ، يمكن تقسيم نظريات التغير الاجتماعي إلى قسمين :

النظريات الكلاسيكية (الفلسفية)

النظريات الحديثة (السوسيولوجية) .

النظريات الكلاسيكية (الفلسفية)

مقدمة :

هي مجموعة نظريات تحاول تفسير التغير الاجتماعي، وتحليل مقولة الاجتماعي، بناء على فروض، وتصورات فلسفية في تفسيرها لظاهرة التغير، فهي لا تقوم على البحث العلمي والإمبريقي، وإنما دراستها عبارة عن (دراسة أرائكية) تنظر إلى التغير الاجتماعي نظرة عامة وواحدة في المجتمعات كافة، ولا تعطي أهمية لاختلاف المكان أو الزمان، وتقدم أحكاما عامة وشاملة، أي أنها تتحدث عن الإنسانية وتغيرها ككل في الوقت الذي تدرس فيه مجتمعات جزئية.

وقد لاقت هذه النظريات رواجاً واسعاً عند كثير من مفكري التغير الاجتماعي نظراً لسهولة فهمها وعموميتها، ومع ذلك تعتبر مقدمة لازمة، وإطاراً مرجعياً للنظريات اللاحقة (النظريات السوسيولوجية) الأمر الذي أدى توجه النظريات السوسيولوجية في الوقت الراهن وجهة علمية منطقية.

وكما تبين فإن هذه النظريات تضم مجموعة مفاهيم مختلفة ترى أن التغير يأتي على صورة واحدة.

وقد جاءت هذه النظريات في البداية من قبل فلاسفة التاريخ، ثم من قبل علماء الاجتماع في القرنين (١٨-١٩م) أمثال: **أوجست كونت، وكندرسية، وابن خلدون وغيرهم .**

كان بعضهم يرى التغير بأنه تقدم خطي، ومنهم من يراه بأنه يسير على شكل دورة، وآخر يصفه بالتطور، وهكذا

وتقسم هذه النظريات إلى ثلاثة أنواع :

١- نظريات التقدم الاجتماعي .

٢- نظريات الدورة الاجتماعية .

٣- نظريات التطور الاجتماعي .

أولاً - نظريات التقدم الاجتماعي

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي على أنه **يسير في خط متصاعد، أي أن التغير يكون ارتقائياً**. ويسير المجتمع وفق مراحل محددة، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها، فالمجتمعات في تقدم باستمرار. والملاحظ أن هذه النظرية تعمم هذا التقدم على المجتمعات كافة، **ومن ممثلي هذا الاتجاه: جان جاك روسو Rousseau وكندرسية Condercet وأوجست كونت A.cont** وغيرهم .

١ - نظرية جاك روسو: J.J Rousseau (1712-1778)

لقد جاءت أهم أفكاره في نظريته عن التقدم الاجتماعي في كتابه المعروف **(بالعقد الاجتماعي Social contract)** وقد عرفت نظريته **بنظرية العقد الاجتماعي** والتي من خلالها نستطيع تلمس تطور **الحياة الإنسانية في أربع مراحل .**

المرحلة الأولى: وهي مرحلة **الحياة الفطرية:** وكان الإنسان خاضعا للنظام الطبيعي، وتمتعا بحرية تامة "فالإنسان قد ولد حرا ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان ...) .

المرحلة الثانية: وهي مرحلة **الملكية الفردية والإنتاج اليدوي في مجال الزراعة:** مما دعا الإنسان للاستقرار وتشكيل أسرة، فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية بالتبلور وأصبحت تأخذ العادات صفة الجبر .

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة **عدم المساواة:** وفيها زاد التنافس والصراع بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى وقد دعا هذا التضارب في المصالح الى التفكير في التعاقد وتكوين مجتمع سياسي خاضعا لسلطة عليا (هي الدولة) والحاكم.

المرحلة الرابعة: وهي **المرحلة التعاقدية:** لقد تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم واختيار حاكم يحكم بإرادتهم، والملاحظ أن (روسو) في تصورات هذه، كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتكوين الدولة، التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا مهما في مجال التغير الاجتماعي

وقد وجهت لنظرية روسو عدة انتقادات منها :

أن نظريته خيالية وغير واقعية . فالتاريخ لم يسجل متى بدأ الناس في التعاقد أي أنها تفتقر الى سند تاريخي .
أن فكرة التعاقد غير متصورة أصلا لاستحالة موافقة الأفراد جميعا في اختيار حاكمهم .
تبقى الفكرة خيالية وافترض قابل للنفي والإثبات، إلى أن تقوم دراسة علمية تثبت صحتها .

ومع ذلك فإن نظريته لها أهميتها، فقد نبهت المفكرين إلى فكرة التقدم كما أنها ساهمت في إرساء فكرة الديموقراطية الحديثة، حيث اعتبر كتاب **"العقد الاجتماعي"** **"إنجيل الثورة الفرنسية"**

٢ - نظرية انطونيان كوندرسه: Antonine Condercet (1743-1794)

شرح كوندرسه مسيرة تقدم الإنسانية في كتابه الشهير **(شكل تاريخي لتقدم العقل البشري)** عام ١٧٧٤م
موضحا تقدم الإنسانية في خط مستقيم صاعد نحو الأفضل والكمال، من خلال مراحل محددة، ويعتقد أن الثقافة والتربية والتعليم هي القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع، مع الاهتمام بدراسة المواضيع الأخلاقية والطبيعية، ويرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي وكان ذو نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية.

والتقدم عند **(كوندرسه)** عبارة عن تجميع للمعارف العلمية وتطبيقها، وهي تساعد على التعجيل بتحسين مستوى الإنسانية، وما دامت الاكتشافات مستمرة فإن صفة الكمال للجنس البشري ستبلغ حدا كبيرا .

وقد قسم تاريخ الحضارة إلى (١٠) مراحل، كل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية، وقد قطعت منها الإنسانية إلى **نهاية القرن (١٨م) تسع مراحل، وعاشرها "مرحلة الآمال"** أي مستقبل **الإنسانية وتتلخص المراحل على النحو التالي :**

مراحل نظرية (كوندرسه).

المرحلة الطبيعية : وهي المرحلة التي عاشتها الإنسانية في البداية وتقوم على الصناعات البدائية.

مرحلة الرعي واستئناس الحيوان.

مرحلة الزراعة: وفيها بدأ الإنسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة.

مرحلة الحضارة اليونانية: وقد ظهرت فيها المدينة عند **اليونان** كوحدة سياسية، وقد وصلوا الى الرقي الحضاري وتطبيق الديمقراطية.

مرحلة الحضارة الرومانية: وقد ظهرت فكرة **الإمبراطورية والنزعة الرومانية العملية**، وفكرة الوحدة القانونية التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم.

مرحلة العصور الوسطى المسيحية: وهي تبدئ من انهيار الإمبراطورية الرومانية عام ٤٧٦م وتنتهي بقيام الحروب الصليبية، وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين **(الزمنية . والدينية)** وأثر ذلك على مظاهر الحركة الفكرية في أوروبا.

مرحلة الإقطاع (النصف الثاني من العصور الوسطى) وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحاربين ورجال الدين ، وظهر طبقة غنية على حساب الطبقة الكادحة.

مرحلة اختراع الطباعة : وتمتد من **القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر**، وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب والأفكار عموماً، وقد انتشرت الحركات النقدية والفلسفية ، وصاحب ذلك قيام حركة الإصلاح الديني التي ساهمت بتدعيم الديمقراطية ، وانتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية إلى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة.

مرحلة الثورة الفرنسية: ويعتبرها كوندرسه عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان، واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية والنظم الاجتماعية.

مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية: ويستدل عليها كوندرسه من **دراسة الماضي والحاضر للإنسانية**، لهذا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الإنسانية ، ويتحقق تطور وارتقاء ذاتي للفرد وتعم فيها المساواة بين الأمم ، وفي هذه المرحلة تكون الإنسانية قد حققت افضل مراحل التقدم بتحقيق الغايات التي تسعى اليها .

ويلاحظ من **تقسيم كوندرسه** بأنه تأريخ اجتماعي للمجتمعات الأوروبية بصفة خاصة محاولاً تعميم ما حدث في أوروبا على العالم بأسره، وقد انفرد دون غيره من فلاسفة التاريخ ببحثه في مستقبل الإنسانية واستقراء ما ستكون عليه، وقد كان متفائلاً في نظريته لهذا المستقبل .

ويؤخذ عليه التقسيم التعسفي لتعدد المراحل وترتيبها، ولهذا بقيت نظريته في إطار التصور الفلسفي.

٣- نظرية أوجست كونت: Auguste Comte (١٧٧٩-١٨٥٧):

يعتبر أوجست كونت أصحاب نظرية التقدم الخطي من حيث اتجاه التغير وفي تفسيره للتغير يعتبر من فلاسفة التاريخ... لقد عاش الفوضى والاضطراب العام الذي صاحب الثورة الفرنسية. فاراد ان يصلح المجتمع الفرنسي. وان إصلاحه وتنظيمه ليست مسأله سهله كما لاحظها بعض المصلحين في عصره، وإنما تتطلب وضع فلسفه جديده للقضاء على هذه الفوضى. وقد بين ان الفوضى هذه ناتجه عن الاضطراب العقلي وهو نتيجة للفوضى في التفكير في معالجه الظواهر الاجتماعية

ويؤكد ان المجتمع كي يستقر ويتقدم بحاجه الى اتفاق عقلي وتوصل الى ان المجتمع إلا صلاح له إلا بتوحيد التفكير في معالجه الظواهر الاجتماعية بالمنهج نفسه الذي تعالج به الظواهر الطبيعية ، والتوصل الى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال **دراسته للديناميكا الاجتماعية** أو **(حالة تغير المجتمع)** وللاستاتيكا الاجتماعية أو **(حالة ثبات المجتمع)** فقد توصل الى **قانون الحالات الثلاث** الذي دعاه

بالاكتشاف العظيم سنة ١٨٢٢، ونظريته في تقدم الإنسانية. وتعكس هاتان النظريتان مفهومه للتغير الاجتماعي بوجه عام.

أولاً- قانون الحالات الثلاث..

يرى كونت ان التفكير الإنساني في المعرفة قد مر في ثلاث مراحل (حالات) وهي: -

(١) الحالة الدينية (التيولوجية)

وهي المرحلة التي كانت تفسر فيها الظواهر المختلفة بعلم أوليه ، **وتقوم على أسلوب الفهم الديني**، وتتخصص بصفه عامه في الإله، وفي الأنظمة التي تتوافق مع هذه العقلية، حيث يكون للجماعات الدينية التفوق فيها وتقسم **المرحلة اللاهوتية** الى ثلاث مراحل هي (**الوثنية، تعدد الآلهة، التوحيد**)

(٢) الحالة الفلسفية (الميثافيزيقية):

وتمتد من سنة (١٣٠٠-١٨٠٠م) ويسمىها بعصر **« الثورات الغربية »** ويكون تفكير الإنسانية وتصوراتها أقل تشخيصاً، وتستبدل العلم الأولية، بعلم أكثر عمومية لها طابع الميثافيزيقية، ويسيطر على عقول الناس مذهب فلسفي كالحرية المطلقة والخير والفضيلة.. الخ

(٣) الحالة العلمية (الوضعية):

وتمتد من (١٨٠٠م- الى ما لا نهاية) وفيها تفسر الظواهر بعلم تقوم على المنهج العلمي المبني على الملاحظة والتجربة والمقارنة التاريخية، **والابتعاد عن العلم المجردة**، ولذا فقد عدل الفكر الإنساني عن البحث في مسألة أصل الظواهر لأنها مسائل ميثافيزيقية.

وقد اعتبر «كونت» المرحلتين السابقتين تمهيدا للمرحلة العلمية التي تعتبر أرقى منهما. وهي

ستؤدي الى إسعاد البشرية. وقد شبه « كونت » :

المرحلة اللاهوتية: بمرحلة طفولة الفكر البشري.

والمرحلة الميثافيزيقية: بمرحلة الشباب والمراهقة.

والمرحلة الوضعية: بمرحلة الرجولة والاكتمال.

ثانياً – التقدم الاجتماعي: عند «أوجست كونت»

ويرى «كونت» أن التطور الارتقائي الذي شهدته الإنسانية يبدو في مظهرين هما:

- ١ - **تقدم الحالة الاجتماعية:** حيث التحسن المستمر، وذلك بفضل ما تستطيع كشفه من قوانين الظواهر الاجتماعية، فكلما توصلنا الى قانون علمي امكننا ذلك من السيطرة على مجموعة من الظواهر التي تخضع له. وبذلك يزداد تحكم الإنسان بالحياة الاجتماعية واستطاع التنبؤ بسير الظواهر وبمستقبلها. والتقدم الارتقائي في هذه المرحلة يكون سريعاً واضح النتائج، خاصة في الجانب المادي.
- ٢ - **تقدم الطبيعة البشرية:** فقد التقدم الارتقائي في

النواحي الطبيعية (فقد تقدم علم البيولوجيا مما تقدم معه الطب وتحسنت الصحة العامة)

والنواحي العقلية (حيث زادت قدرات الإنسان ومداركه وذكاؤه)

والنواحي الأخلاقية (فقد ارتقت وجدانياته ومقاييسه الجمالية والذوقية وآدابه بعامه).

تقييم آراء «كونت» وانتقاداتها:

انطلق كونت في نظريته الاجتماعية الخاصة بالتقدم الاجتماعي من أنه ظاهرة ملحوظة في جميع جوانب المجتمع، وتم ببطء ومشقة وتعرض لاضطرابات عديدة، تغلبت البشرية عليها وستتقدم البشرية أكثر.

أ = يرجع «كونت» تطور المجتمع والظواهر الاجتماعية الى **تطور التفكير البشري**، في حين أن تطور المجتمع عوامله عديدة، وتطور التفكير هو نتيجة لتطور المجتمع .

ب = كان «كونت» يخلط بين مفهومي التقدم والتطور الاجتماعيين، فهما ليسا مترادفين.

ج = كان «كونت» يرى أن كل مرحلة من المراحل الثلاث تقوم بعد انتهاء سابقتها، في حين أن الانتهاء التام غير متصور.

د = ليس بالضرورة أن ينتقل التفكير الإنساني بنفس الترتيب الذي ذكره، فقد يتم الانتقال من المرحلة الأولى الى الثالثة وربما يرجع من أحدها، وقد توجد المراحل الثلاث وتتعاضد مع بعضها في مجتمع واحد. وهذا ما يسمى **بالاستقراء الناقص** حيث ينطبق ما ذكره من مراحل على المجتمعات الأوربية فقط.

هـ = تصور «كونت» أن تطور الإنسانية المضطرد نحو التقدم في حين أن المجتمعات يصيبها التخلف أحياناً.

بالرغم من هذه الانتقادات إلا أن **أفكار «كونت»** قد أثرت بشكل واضح في كثير من المفكرين : **كدوركايم** و**سوركين** و**سبنسر** وفي النظرية الاجتماعية بشكل عام.

ثانياً: نظريات الدورة الاجتماعية

تُجمع نظريات الدورة الاجتماعية على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت، وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودوراته نمو الكائن الحي ونهايته، إلا أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد مع اختلاف نسبي في تعليل هذه الدورات وبدايتها ونهايتها.

ويربط القائلون بهذه النظرية بين التغير الاجتماعي ودورة الحياة للكائنات العضوية، ويقولون بوجود تطابق بين دورة حياة الفرد، ودورة حياة الجماعة، أو الدولة، أو الحضارة.

وقد جاءت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين والمؤرخين من أمثال **(ابن خلدون وشبنجلر وفيكو وغيرهم)** وتقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً، حيث تبدأ الدورة من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها، ويمكن **ذكر ثلاث نظريات في هذا المجال هي:**

١- النظرية الدائرية العامة: التي ترى أن الثقافة لأي مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه إلى الشيخوخة، ولتعود مرة للرقى والتقدم، وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد مجدها وقوتها. ويمثل هذه **النظرية العامة ابن خلدون.**

٢- النظرية الدائرية الجزئية: التي تهتم بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري، ومنتهية إلى النقطة التي بدأت منها، فالملكية مثلاً بدأت بملكية القبلية للأراضي الزراعية، وهي تعود الآن إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية ومشاريع الإنتاج، **(كما هو سائد في المجتمعات الاشتراكية)** ويمثل الاتجاه المفكر شبنجلر.

٣- النظرية الدائرية اللولبية: التي ترى أن الظواهر الاجتماعية تسير على شكل دائري ولكن في إطار لولبي بحيث لا تعود إلى النقطة التي كانت قد بدأت منها، وإنما إلى نقطة قريبة منها. ويمثل هذا الاتجاه المفكر الإيطالي فيكو.

وهذه النظريات الثلاث لا ترى في عملية التغير الاجتماعي على المدى البعيد أي جديد وهي بهذا تكون ذات نظرة تشاؤمية على عكس نظريات التقدم السابقة ذات النظرة التفاؤلية.

ويمكن عرض آراء مفكري هذه النظريات وتحليلها على النحو التالي:

نظرية ابن خلدون (١٣٢٢ - ١٤٠٦):

عرف ابن خلدون دراساته العلمية وفلسفة التاريخ وقد عرض من خلال ذلك حقيقة المجتمع الإنساني والعلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع وصاحب نظرية في علم الاجتماع وبين أن ظواهر الاجتماع لا تسير مصادفة، وإنما تخضع لقوانين اجتماعية.

وينظر **ابن خلدون** إلى المجتمع الإنساني نظرة تحليلية وحاول أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل منذ نشأته حتى فسادته، وتردده بين الضعف والقوة والنهوض والسقوط ويستقصي من خلال ذلك أحوال المجتمع وعناصر تكوينه وتنظيمه من الفرد والجماعة إلى السلطان والدولة وما تقتضيه سلامة المجتمع وما يؤذن بفساده وانحلاله.

ويرى «ابن خلدون» أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة فحوادث مرتبطة ببعضها ببعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته وكذلك يحدث للدول وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها، وأن هذه الظاهرة **(دورة المجتمع)** مستقلة عن الإرادة الإنسانية

وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية).

وبين أن النظم والظواهر العمرانية (الاجتماعية) تتغير في أثناء تطورها وفي ذلك يقول (ومن الغلط الخفي الذهول عن تبدل الأحوال من الأمم والأجيال بتبدل العصور ومرور الأيام، وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك من الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الإفاق والأقطار والأزمنة والدول).

ولقد أولى **ابن خلدون** الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة والعوامل التي تؤثر فيه وقد توصل من **دراسته للمجتمع** إلى "قانون الأطوار الثلاثة" **الأجيال الثلاثة وهي:**

طور النشأة والتكوين.

طور النضج والاكتمال.

طور الهرم والشيخوخة.

وتأتي هذه الأطوار متعاقبة على غرار تطور الفرد الذي يمر بمراحل محددة منذ ولادته وحتى وفاته فأعمار الدول تشبه أعمار الأشخاص ويؤكد أن كل طور يستغرق أربعين سنة فيكون عمر الدولة مائة وعشرون سنة. وفي هذا يقول: (إن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوة إلى غايته) وبعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع، جديد يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق، وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع، وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة وليس على المجتمع الإسلامي وحده.

وفي **خلال الأجيال الثلاثة** السابقة يمر **المجتمع بخمس مراحل** هي: **مرحلة البداوة، مرحلة الملك، مرحلة الترف والنعيم، مرحلة الضعف والاستكانة، ثم مرحلة الفناء.**

وقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة فرأى أن العصبية تكون دعامة المجتمع القبلي كما أنه درس العوامل الديناميكية التي تؤدي بالمجتمع القبلي إلى التطور

وهذه العوامل هي: (العصبية، الفضيلة، الدعوة الدينية).

وقام بدراسة المجتمع المتحضر وهو المجتمع الذي يصل إلى النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وانفراد السلطان بالمجد والسلطة ثم الركون إلى الدعة.

وتعرض إلى عوامل فساد المجتمع معللاً ذلك بالانهيار الاقتصادي والضعف الديني وتوصل إلى قانون اجتماعي (إن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع) أي أن الإصلاح لا يجدي شيئاً متى هزمت الدولة وبالتالي لا بد أن تقوم على أنقاضها دولة أخرى وهذه مسلمة ابن خلدون، ويعلل أسباب الهرم بعوامل أساسية منها (ضعف العصبية، الخراب المادي الذي يحل بها).

ورأى من دراسته للتقدم الاجتماعي أن **المراحل التطورية** يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وقد أشار إلى العوامل التي تساعد في سرعة التقدم وهي عوامل: (البيئة - وكثافة المكان - ثم عدالة الدولة) وبين أن الدائم التي تقوم عليها الدولة أربعة (العصبية والفضيلة، ودعوة دينية أو مبدأ سياسي، ثم ضعف

الدولة السابقة) من أجل قيام دولة جديدة على أنقاضها، وقد أسهب في شرح دعائم قيام الدولة بشكل علمي.

وأشار إلى أن الحضارة تحدث جانباً سلبياً، لأنها تدعو إلى الاسترخاء والخمول بمعنى أنها **تحمل نقيضين**، أي تحمل (عوامل الرقي ، وعوامل الفناء).

وقد أكد أن الحضارة نهاية العمران البشري وقد وضح ذلك في نظريته المتعلقة بمراحل تطور الدولة واختلاف أحوالها وخلق أهلها باختلاف هذه **المراحل الخمس وهي:**

المرحلة الأولى: وهي **مرحلة النشأة – البداوة**: والاستيلاء على الملك، ويقتصر فيها على الضروري في أحوالهم، وهي تتميز بخشونة العيش وتوحش الأفراد، وتتميز بوجود العصبية القبلية وهي الأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الإنساني ويعني بالعصبية: الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه وإياه من نسب أو ما تقتضيه عوامل الجوار أو الحلف أو الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم وهي أساس التغلب والتماسك بين الأفراد، ومن هذه الناحية فهي تشبه الأحزاب السياسية في المجتمعات المعاصرة اليوم وتؤدي إلى تماسك أفرادها وتعاضدهم وهي التي تقرر قوة الدولة واستمرار سلطتها.

المرحلة الثانية - وهي حالة الملك والاستبداد: وفيها ينتقل المجتمع من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، وتبدأ العصبية بالضعف لدى الحكام، ويحدث في هذه المرحلة ما يسميه علماء الاجتماع بتركز السلطة أو (الانفراد بالحكم) من قبل فرد أو أسرة أو فئة بعد أن كانت شائعة، وعموماً لا تزول العصبية تماماً في هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة - وهي مرحلة الترف والنعيم: وكما يسميها ابن خلدون (بطور الفراغ والدعة وفيها ينسى الأفراد حياة البداوة ويفقدون فيها العصبية تماماً ويركن الحكام إلى الدعة والترف) ويستفيدون من الدولة أكثر مما يفيدون، وتشبه هذه المرحلة حكومة الطغيان والاستبداد عند أفلاطون، ويؤدي النعيم بالدولة إلى الفناء.

المرحلة الرابعة - مرحلة القنوع والمسالمة وتقليد للحكام السابقين: ويبدأ الضعف يدب في الدولة.

المرحلة الخامسة ويظهر فيها الضعف والاستكانة: ثم الانهيار وزوال الدولة فتؤول إلى الاضمحلال، وإن الإصلاح في هذه الحالة لا يجدي شيئاً، ويقول ابن خلدون في ذلك: (إذا نزل الهرم بدوله فإنه لا يرتفع) وبالتالي تأتي دوله جديدة وتقضي عليها، وهكذا دواليك. ويرى ابن خلدون أن تلك المراحل طبيعية لأنها تناسب وطبائع الأشياء. وقد استدلل على ذلك من استقرائه لتاريخ الدول الإسلامية المتعاقبة.

الخلاصة.

يتبين من مجمل عرض **أفكار ابن خلدون** في التغير الاجتماعي، ونظرية في التقدم الاجتماعي بوجهه خاص ، أنه صاحب نظريته أصلية في علم الاجتماع، وقد توصل إلى قوانين عديدة في التغير مؤكداً على أليته ونتائجه وكانت صادقة إلى حد بعيد للمجتمعات الإسلامية التي قام بدراستها ، وهي تعكس بصدق الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره ، وخاصة بالنسبة لأهمية العصبية ، وتطور المجتمع ، والدولة من ناحيته عامه ، وإن نظريته تقدم المجتمع في مراحلها المختلفة تعكس حتمية قانونيه في التطور التاريخي ، أن الحضارة هي نهاية العمران، وبعدها يبدأ المجتمع دوره جديد.

يعتبر **فيكو** من **المؤسسين الأوائل لفلسفة التاريخ**، من خلال **نشره لكتابه (مبادئ علم جديد) عام ١٧٢٥**، صاحب نظرية التقدم الدائري اللولبي: التي ترى أن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم، أو على شكل دورات مغلقة ينتهي فيها التاريخ الى النقطة التي بدأ منها. وإنما يسير التاريخ في شكل لولبي بحيث تعلق كل دورة وتفوق الدورة التاريخية السابقة.

وقد صاغ (فيكو) قانونا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية من خلال تحليله للبعد التاريخي، كما عالج في كتابه تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية فقسّمها الى ثلاث مراحل متعاقبة هي:

١ - المرحلة الدينية: وتتميز **بالطبيعة التأليهية للأشياء**، وأن كل فعل وقول مستمد من الآلهة، وأن حياة المجتمع تعتمد على مقولات دينية في مختلف مجالاتها.

٢ - مرحلة البطولة: ويبدو فيها **تعظيم الشرف والمغامرة وظهور الطبقة السياسية الحاكمة**، وأن الحق فيها للأقوى، ومثال ذلك سيادة الأسرة الأبوية لدى الرومان حيث الأب هو المتصرف في أعضاء أسرته. وازدهرت في تلك المرحلة الفنون والفلسفة والآداب.

٣ - مرحلة الإنسانية: وتتميز **بالحرية السياسية، والمساواة**، وسيادة الحقوق المدنية، انتشار الأنظمة الديموقراطية.

ملحوظات على نظرية فيكو:

- يرى أن تقدم الإنسانية حتمي، مع حتمية مرورها بالمراحل الثلاث.
- نظراته للتاريخ المجتمعات كانت نظرة كلية كغيره من فلاسفة التاريخ.
- اعتمد على الاستقراء الناقص، حيث حاول تعميم تطور الحضارة الأوربية على كل المجتمعات.
- تأثر بشكل كبير بنظرية أوجست كونت، حيث تتطابق معها.

ثالثا: نظريات التطور الاجتماعي

تعتبر ضمن النظريات غير الاجتماعية **(غير العلمية)** في نظرتها للتغير الاجتماعي، لأنها تشبه المجتمع بالكائن العضوي في تطوره.

وتأثرت نظريات التطور الاجتماعي **بأفكار (داروين)** في كتابه أصل الأنواع، وذلك النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فهي بالأساس نظريات بيولوجية حاولت تفسير الحالة الاجتماعية والنظم الاجتماعية.

وقد قدم **(داروين)** بعض المبادئ العامة في نظريته عن النشؤ والارتقاء منها: مبدأ الصراع من أجل الوجود، ومبدأ البقاء للأصلح، ومبدأ الانتخاب الطبيعي..

ومن أبرز الممثلين للاتجاه التطوري في علم الاجتماع العالم الإنجليزي

هربرت سبنسر: ١٨٢٠-١٩٠٣م

يعتبر **(سبنسر)** من أهم علماء الاجتماع في **القرن (١٩م)**. وتشابهت نظريته الاجتماعية بنظرية **(داروين)** البيولوجية، حيث اعتبر أن كل من الكائن الحي والمجتمع يتطوران من التجانس الى اللاتجانس وصولا للتكامل.

ويرى (سبنسر) أن الأفعال تسير وفق قانون (الاتصال النسبي) أي أنها مرتبطة ببعضها، وأن التخصص هو غاية كل تطور وارتقاء. وأخذ هذه الفكرة من الكائن العضوي، فالمجتمع كالجسم، والأفراد كأعضاء الجسم في الكائن الحي.

فالمجتمع بأفراده في البداية يكونون متجانسين والاختلافات بينهم غير واضحة كماً وكيفاً، ولكن عند زيادة السكان ينقسمون ويتعدد المجتمع، ويختفي التجانس بينهم.

وقد أدرك (سبنسر) الاختلاف في العلاقة بين أجزاء الكائن الحي وأجزاء المجتمع، فالأول علاقتهم مباشرة، في حين علاقة أعضاء المجتمع خارجية تخضع للعادات والتقاليد واللغة ... الخ.

ويرى (سبنسر) أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بنوعين من العوامل:

داخلية: خاصة بالفرد كتكوينه العضوي والوجداني.. الخ.

خارجية: تتعلق بالبيئة الجغرافية التي تؤثر في الأفراد من حيث النشاط. أي أنها تؤثر في . النهاية في الظواهر الاجتماعية.

ويرى (سبنسر) أن تطور نظام الأسرة الى نظام القبيلة والمدينة والدولة، هو دليل على تطور وارتقاء المجتمع الإنساني. لكن نظرة (سبنسر) التشاؤمية تفترض أن بعد كل تطور ونشوء فناء وانحلال، ويحدث ذلك في دورة كاملة.

كما يرى (سبنسر) تشابهاً بين المجتمع والكائن العضوي في عدة مجالات منها:

١- هناك اتفاق بينهما في عملية النمو التدريجي.

٢- كلما زاد حجم المجتمع والكائن العضوي ازداد البنين تعقيدا وتركيبا وبالتالي تزداد الوظائف تخصصا.

ويضرب أمثلة للتدليل على فكرته، فرئيس القبيلة كان يقوم بوظائف عديدة منها: الحكم والتشريع ويدعم العادات والتقاليد وغير ذلك. في حين إذا ازداد حجم القبيلة وتحولها الى مجتمع أو دولة، تنتزع تلك الوظائف التي كان يقوم بها على أعضاء عديدين، من أجل القيام بتلك الوظائف على خير وجه. أي أن التخصص قد زاد وتعد من أجل كمال مسيرة المجتمعات.

ويعتقد (سبنسر) أن عملية الصراع من أجل البقاء جعلت كثيرا من المجتمعات تتحد مع بعضها، مما جعلها متكاملة ومتطورة، ويمكن ملاحظة ذلك في المجتمعات المعاصرة التي تتكامل مع بعضها تحقيقا للتوازن والانسجام، الذي يقود الى ظهور التصنيع كدليل على الانسجام بين المتكاملين مع بعضهم.

تقييم آراء سبنسر:

قدّم سبنسر نظرية عضوية متكاملة لتطور المجتمع، لها مكانتها في التنظير الاجتماعي.

أن مبدأ تشبيه المجتمع بالكائن العضوي مبدأ غير علمي للاختلاف الكبير بينهما في الطبائع والقوانين.

فناء المجتمعات ليس واردا كالكائن العضوي، فهي تتخلف لكن لا تفنى في المنظور القريب.

البقاء للأقوى ان جاز تطبيقه على الكائن الحي، فذلك غير وارد تماما على المجتمعات التي تتخلف ثم تقوى ثم تتخلف... وهكذا.

ما سبق من نقد لم يقلل من أهمية نظرية (سبنسر) في تفسير تطور المجتمع

تقييم عام للنظريات الكلاسيكية:

كانت نظرتها للتغير الاجتماعي نظرة عامة وشاملة دون تمييز للاختلاف الثقافي بين المجتمعات. فيمكن القول بأنها دراسة فلسفية للحياة الاجتماعية بمظاهرها المختلفة.

لم تقم النظريات الكلاسيكية على الدراسة العلمية التجريبية.

تقوم على مبدأ الاستقراء الناقص: أي تعميم مسيرة مجتمع من المجتمعات تعميما مطلقا على مسيرة كل المجتمعات البشرية. فأوروبا لها تجربتها وظروفها التي تختلف عن مسيرة مجتمعات أخرى.

لكن ما سبق من نقد للنظريات الكلاسيكية في تفسير التغير الاجتماعي لا يقلل منها كجهود فكرية اجتماعية أسهمت ظهور النظرية الاجتماعية المعاصرة التي تفسر التغير الاجتماعي.

النظريات العاملة في التغير الاجتماعي

مقدمة :

إن ما يقصد بالنظريات العاملة، هي تلك النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي في ضوء عامل واحد من عوامل التغير، كالعامل التكنولوجي، أو العامل الاقتصادي، أو العامل الأيكولوجي ... الخ.

وهي نظريات حديثة نسبيا مقارنة بالنظريات السابقة، ونظرا لكونها تبني أفكارها في الغالب على تجارب علمية، وإمبريقية (ميدانية)، لهذا اعتبرت نظريات سوسيولوجية (علمية) تميزا لها عن النظريات الفلسفية السابقة.

وبطبيعة الحال فإن هذه النظريات السوسيولوجية ليست واحدة في إطارها العام أو في معالجتها للتغير الاجتماعي، كما أنها تتفاوت من حيث الواقعية في التحليل والتفاوت في درجة التأثير على الظواهر الاجتماعية.

غير أنه هناك اختلاف بين آراء القائلين بهذه العوامل، واتفاق في حتمية التغير ولزوميته تلك الحتمية التي تقصر التغير على عامل واحد فقط، الأمر الذي عرضها إلى كثير من الانتقادات العلمية وقد ذهب **ولبرت مور W. Moor** إلى استبعاد نظرية العامل الواحد في إحداث التغير الاجتماعي وفي نظره – لا بد من الرجوع إلى أكثر من عامل واحد في ذلك ، وهذه قضية سنأتي عليها في التقييم العام لتلك العوامل .

والنظريات العاملة هي :

نظرية العامل التكنولوجي . نظرية العامل الديموغرافي .

نظرية العامل الاقتصادي . نظرية العامل الأيكولوجي .

نظرية العامل الثقافي – وأنواعها - .

نظرية العامل التكنولوجي

ينظر الى تحديد مفهوم التكنولوجيا نظرات متعددة تختلف باختلاف تخصص الباحثين، ولهذا جاءت تعاريف عديدة منها :

التكنولوجيا: هي الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط الذي يعيشون فيه.

التكنولوجيا: يرى ويليام أجبرن بأنها : دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة .

وهناك من يربط بين التكنولوجيا والعلوم التي تدرس في المعاهد الفنية، والكليات العلمية، مثل الهندسة والميكانيكا والكهرباء. **إي أنها ترتبط بالتطبيق أكثر من ارتباطها بالناحية النظرية.** ولا شك ان في ذلك صعوبة في التمييز الواضح بين هذين العنصرين نظرا للارتباط السببي بين النظرية والتطبيق .

ويرى كثير من الأفراد بأن التكنولوجيا هي فن استعمال الآلات – التقنيات – أي الامتلاك العلمي لاستعمالها، والأهمية المترتبة عليها. أو هي الآلات وفن استعمالها.

العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع:

ترتبط التكنولوجيا بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً فهي انعكاس **لثقافته المادية والفكرية** وتعبير صادق عن تقدم المجتمع الحضاري هذا من ناحية الارتباط أما من ناحية التأثير فالعلاقة جدلية بينهما حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

وتشمل التكنولوجيا العلم التطبيقي الذي يؤدي إلى **صناعة الأشياء المادية**. والقائلون **بالعامل التكنولوجي** – النظرية التكنولوجية – يرجعون التغيرات الاجتماعية إلى التكنولوجيا ومنهم **وليام أوجبرن**.

وفي الواقع لا يهتم (**علم الاجتماع**) بالتكنولوجيا اهتماماً مجرداً وإنما يهتم بها للأثار التي تتركها في المجتمع أو بمعنى آخر لأهمية وظيفتها الاجتماعية ، فصناعة السيارة مثلاً كالة

تقع في دائرة غير دائرة العلوم الاجتماعية ولكن (معناها) أي أثارها واستعمالها يقع في دائرة العلوم الاجتماعية فأثار السيارة واضحة في حياة الناس وما يتعلق بوظيفتها في المجتمع من حيث الاتصال وتكوين العلاقات بين الأفراد وغير ذلك جهاز الهاتف والمذياع والكهرباء الخ إن وظيفة المخترعات المادية هي خدمة الحياة الاجتماعية أي إن جوهر التكنولوجيا اجتماعي.

وبطبيعة الحال لا نتصور أن التكنولوجيا بوصفها آلات هي علم اجتماع وإنما هي علوم طبيعية وهي في نهاية الأمر ثقافة مادية إلا أن معناها اجتماعي وأن العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا متبادلة فالحاجة الاجتماعية تتطلب اختراع آلات بدورها تحدث تأثيراً في حياة المجتمع فإنتاج التكنولوجيا ووظيفتها تتعلق بحياة المجتمع عامة.

ومن الوجهة الاجتماعية فإن (معنى) التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية:

يؤدي الموقف الاجتماعي (الحاجة الاجتماعية) إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع.

يؤثر الاختراع التكنولوجي في حياة المجتمع من خلال استعماله.

وبفعل عامل الانتشار تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية اختراع أو الاكتشاف كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

وبتبيين من ذلك أن العلاقة جدلية بين المجتمع والتكنولوجيا.

التكنولوجيا والتغير الاجتماعي:

ترى النظرية التكنولوجية أن التغير الاجتماعي سببه العامل التكنولوجي أي أن التكنولوجيا هي علة التغير

في المجتمع، وتُرجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية . وتتوقف طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغير الاجتماعي على فهم الطبيعة العلية التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطرابية أي أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول بل إن التأثير مؤدياً إلى آثار مصاحبة أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات ولهذا فإن للعامل التكنولوجي أثراً مهماً في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات ويؤدي إلى تقدمها.

إن وطأة الاختراعات تؤدي إلى تأثيرات تنتشر في اتجاهات مختلفة تشبه الموجات المانية الناتجة عن التقاء حجر في الماء فتتشكل دوائر متصلة وهكذا يكون تأثير التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية تأثيراً متواصلاً.

وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن وبأقل التكاليف، وهي تنتج للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته وسعادته فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية وإلى تحسين تربية طرق تربية الماشية، فزاد المردود كما وكيفا، وصاحب ذلك تحسين في الاقتصاد الزراعي وتغير إيجابي في الحياة الفردية بوجه عام.

وقد تغيرت العلاقة بين الزراعة والصناعة وزادت الهجرة الريفية والهجرة الزراعية وانتعشت الحياة في المدن بشكل ملموس وبذلك نستطيع القول أن التغير التكنولوجي أصاب النظام الفردي والنظام الاجتماعي عامة.

لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى ولعل التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة هي نتيجة التكنولوجيا وقد بين وليام أوجيران بوضوح حين قام بدراسة تأثير المذياع على الحياة الاجتماعية وقد ذهب إلى أن التكنولوجيا أدت إلى تغير في العادات والمؤسسات الاجتماعية بشكل واسع.

وترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية فالكشف الطاقة الذرية أدى إلى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات فعلى سبيل المثال أدت إلى حدوث تغييرات في الاستراتيجية العسكرية وإلى قيام علاقات دولية جديدة.

كما أن السيارة أدت إلى تغيرات اجتماعية مهمة منها تشكيل مؤسسات اجتماعية مثل التأمين ومدارس السباحة وإدارة شرطة المرور ونظامه.

وقد ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع ومن هذه الاتجاهات:

١- **التخصص في العمل حيث تقوم التكنولوجيا بوظائف متعددة وتصل الى إنجاز عملها بكفاءة كبيرة** وتوجد وظائف عديدة وهي تعمل على إبراز ظاهرة التخصص في العمل وتبدو هذه الظاهرة بوضوح كلما تقدم المجتمع في الصناعة وتؤدي الى ظهور أنظمة قانونية وغير ذلك. وللتكنولوجيا آثار في الحياة الاجتماعية والعمالية.

٢- **وتكتسب الاختراعات التكنولوجية أهمية بالغة في حياة المجتمعات لأهميتها**، وقد روى أحد المؤرخين انه في سنة ١٧٧٢م أعلن استقلال أمريكا وفي ذلك الوقت تقريباً اختراع **(جيمس واط)** الآلة البخارية وقد كان لهذا الاختراع تأثير أوسع من إعلان الاستقلال أي أن صدق الاختراعات والاكتشافات ينتشر بسرعة كبيرة.

٣. **إيجاد الظاهرة الإمبريالية الناتجة عن الثورة الصناعية التي أدت الى فائض في الإنتاج الصناعي** الأمر الذي أدى بالدول الصناعية الى القيام بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض وتشكيل الشركات المتعددة الجنسيات والى استيطان ما يعرف بالعالم القديم واستعمارها في نهاية الأمر وترتب على ذلك إنشاء ظاهرة التبعية حتى بعد الاستقلال التي تعاني منها معظم الدول النامية اليوم.

٤. **التغير في مجال القيم الاجتماعية لقد صاحب تغيرات اجتماعية عديدة المتغيرات التكنولوجية** في مجال القيم الاجتماعية مثال قيمة الوقت وقيمة المرأة وقيمة العمل وغير ذلك لقد جاءت قيم جديدة لتتلاءم والعمل الصناعي وتزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكبات المادية وانتشارها وان عمل الإنسان يؤدي الى تغييره ويرى **هيجل** (أن الإنسان وهو يعمل على تغيير الطبيعة المحيطة به يغير من طبيعته الخاصة).

ولا يعني ذلك ان التغيرات في المجتمع وليدة التكنولوجيا وإنما هناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما ينظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان مثل أثر الاقتصاد والديموغرافيا كما سيوضح فيما بعد.

٥. **ظهور أهمية المجتمعات الصناعية وسرعة تقدمها مقارنة بالمجتمعات الأخرى**. ان زيادة التغير تقترن بمدى التراكبات التكنولوجية الحادثة في المجتمعات الصناعية وهذا ما يفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيرها وفي مجال التغير الاجتماعي **معلول لعله (التكنولوجيا)** يمكن وضع السؤالين التاليين: كيف يؤدي التكنولوجيا الى التغير الاجتماعي؟ وما النتائج المترتبة على ذلك؟

نستطيع أن نلمس الإجابة على هذين السؤالين لدى القائلين بالنظرية التكنولوجية على النحو التالي:

تبنى أفكار التكنولوجيا على القسمة الثنائية للثقافة لدى منظري هذا الاتجاه أمثال وليام أوجبرن ونمكوف وممفورد وغيرهم.

يحدث تراكم مجال الثقافة المادية نتيجة لعاملي الاختراع والاكتشاف بشكل اسرع من الجانب اللامادي للثقافة في فترة من الزمن الأمر الذي يؤدي الى تخلف الجانب اللامادي **عن مزامنة (مجاراة)** الجانب المادي وهذا الأخير يشكل في النهاية قوى دافعة لتغير الجانب اللامادي.

ويصطلح (أوجبرن) على تخلف الجانب اللامادي عن الجانب المادي بالهوة الثقافية (Cultural lag) أو التخلف الثقافي.

ويترتب على نظرية أوجبرن ملاحظتان هما:

إن التغيرات المادية اسرع في تراكمها من التغيرات اللامادية.

إن التغيرات المادية تصبح سبب في تغير الثقافة اللامادية. وترجع عملية تخلف اللاماديات عن الماديات في التغير الى عدة اسباب وهي:

١- الميل للمحافظة على القديم فكل الثقافات تحاول أن تبقى على تراثها الفكري خوفا من التجديد.

٢- الجهل بحقيقة التجديد والاختراع وعدم معرفة طريقة استخدامه مما يؤدي بالتالي الى رفضه في النهاية.

٣- النزعة المحافظة لدى كبار السن وجمود العادات والتقاليد هذه عقبات أمام التغير اللامادي في حين أن الماديات لا تعترضها مثل هذه العقبات وحينما يحدث التغير المادي نتيجة للاختراع أو اكتشاف فان التغير اللامادي يأتي بعده بمدة من الزمن .

ومن العلماء الذين يقولون بالنظرية التكنولوجية العالم نمكوف الذي درس اثر التكنولوجيا في الأسرة واحداث التغيرات الاجتماعية فيها.

وقد بين أن الثورة الصناعية هي المسؤولة عن التغيرات التي حدثت للأسرة فانتقال الإنتاج من البيت الى المصنع ساعد ذلك على نشأة المدن الصناعية وأصبحت ذات أنماط اجتماعية متميزة من الثقافة هي ثقافة المجتمع الحضري الحديث وقد ترتب على الثورة الصناعية التغيرات الجوهرية التي أصابت مختلف النظم والمؤسسات داخل المجتمع.

وقد أدت الثورة الصناعية الى تقليص حجم الأسرة فأصبحت صغيرة نووية وقل استقرارا من الأسرة في المجتمع الزراعي.

ويرى نمكوف أن العلاقة بين التغير التكنولوجي والتغير الأسري في العمليات التالية.

١- أدت الصناعة الى تخفيض أو إنهاء الإنتاج المنزلي الأمر الذي نجم عنه إلغاء الوظيفة التي كانت للأب في رئاسة العمل الزراعي واليدوي عموما.

٢- وقد نتج عن عمل الرجل خارج المنزل أن ترك تدبير شؤون البيت والتربية للمرأة فزاد سلطانها عامة.

٣- وان خروج المرأة للعمل قد منحها استقلالية اقتصادية أدت الى المزيد من الحرية وتعزيز فكرة المساواة بين الجنسين.

٤- نشأت ظاهرة المدن الصناعية والمجتمعات الحضرية ونمو الخدمات وإسناد هذه الخدمات تابعة للدولة.

وخلاصة القول إن القائلين بالنظرية التكنولوجية في التغير يرون أن التغيرات الاجتماعية تعود الى العامل التكنولوجي وأن التكنولوجيا هي أول ما يتغير وأن اللاماديات لا تزامن الماديات في تغيرها مما ينتج بالتالي ما يسمى بالهوة الثقافية.

ويؤكد أوجبرن على أن الثقافة المادية تغيرت لدى المجتمعات الغربية بشكل واضح في السنين الأخيرة في حين بقيت الثقافة اللامادية على عهدا كالنظام السياسي والعائلة وبقية اللاماديات.

وهناك من سبق أوجيبيرن في نظريته هذه مثل كوست وماكس فيبر وكارل ماركس في أن الجانب المادي أسبق في التغير ويذهب ماكيفر في أن هناك ظروفًا دائمة تعتبر عوامل مهمة في التغير الاجتماعي مثل نظام الطبيعة أو العلية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان ويمكن ادرج الحالة البيولوجية تحت النظام ويرجع عوامل التغير الى عاملين أحدهما دائم وهو نظام الطبيعة ودوام هذا لا يمكن جعله صالحاً كعلة للتغير فالتغير الجديد لا تفسره علة دائمة أي الطبيعة و ثانيهما ما يتصل بثقافة الإنسان أي التكنولوجيا المتغيرة وهي عنده تعتبر علة التغير أي أنه يتفق مع أوجيبيرن في نهاية الأمر.

النظريات العاملية في التغير الاجتماعي

أولاً: نظرية العامل الديموغرافي في التغير الاجتماعي

ثانياً : نظرية العامل الإيكولوجي في التغير الاجتماعي

ثالثاً : نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي

مقدمة :

نظرية العامل الديموغرافي: يقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان ومن حيث الكثافة أو التخلخل وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما الى ذلك.

وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية، ولأن كل عملية إنتاجية تتوقف الى حد ما على عدد المشاركون فيها وعلى العلاقات والمتغيرات الاجتماعية لهؤلاء المشاركون، فالظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها.

وتتأثر الحركة السكانية بعاملين هما : (عامل المواليد، وعامل الوفيات، والهجرة) وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي بوجه عام واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة ونرتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي.

وقد أكد (دور كايم) في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد احدث تغييرات جذرية وبالاتقال من التضامن الآلي الى التضامن العضوي، ويعود ذلك الى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد والوسائل المستخدمة فيه وكل التخصصات تؤدي الى التكامل ويؤكد على ان تقسيم العمل وتعددته ويرتبط بحجم السكان وكثافتهم الأمر الى التقدم الاجتماعي وبمعنى ان التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم .

ويذهب دور كايم في تحليلاته لزيادة السكان ان الكثافة الديموغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي الى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطاً شديداً بعدد الأفراد المشاركين فيها ومن خلال هذه النظرة فان الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفا وإنما بوصفها مجالا يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية .

١- ان نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو العمل والكثافة الأخلاقية (الحضارة).

٢- ان تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية تؤيدان بالضرورة الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ويترتب على ذلك ان الكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي وخطط التنمية بوجه عام ويؤيده في ذلك **(جورج بلندي)** في ان العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية والثقافة للسكان ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وينتهي الى ان الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية وتوجيه التغير الاجتماعي وقد ظهرت نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي والبناءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع منها :

نظرية (دبلداي) : التي تربط بين **النمو السكاني** وبين **البناء الطبقي للمجتمع** من خلال **تطبيق القانون العام للوراثة** لدى الكائنات الحية ومؤداه اذا تعرض احد الأنواع الحية للانقراض فان الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفرادها حفاظا على النوع من خطر الانقراض وفي الأثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع وجد **(دبلداي)** أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل وسوء التغذية وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والثقافية أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا الخطر وهذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة والتوالد بين أبناء الطبقات وانخفاضها بين أبناء الطبقات العليا.

وفي الحقيقة أن نظرية (دبلداي) أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة وبين معدلات الزيادة السكانية لأنها أهملت عامل الوفيات ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال والظروف.

وهناك من يربط بين معدلات التوالد وبين الحراك الاجتماعي الرأسي داخل المجتمع على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي ومن هؤلاء (ديمونت) حيث يفترض أن الإنسان يسعى لتقلد المركز الاجتماعي العالي ، وفي سبيل ذلك يكون على استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم. وفي المجتمعات التي لا توجد فيها عقبات أمام الفرد تحول دون التنقل الرأسي الطبقي، يقل الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم.

ونتيجة لسيادة روح الديمقراطية في فرنسا، وعدم وجود عقبات أمام التنقل الطبقي، فإن معدلات المواليد منخفضة لديها على عكس ما هو سائد في الهند ذات النسق الطائفي المتحجر الذي يحول دون التنقل الطبقي الاجتماعي.

ويتبين من مجمل الآراء السابقة، أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة **التغير الاجتماعي**. وفي الحقيقة، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملا أساسيا منفردا في توجيه التغير الاجتماعي إيجابا أو سلبا،

بدلالة الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافئ، وتشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية والوضع الديموغرافي بوجه عام.

لذا يمكن القول : أن العامل الديموغرافي **عنصر مهم في التغير الاجتماعي** ، ولكن لا يمكن إرجاع جميع التغيرات الاجتماعية جميعها له.

نظرية العامل الإيكولوجي

تستعمل كلمة إيكولوجيا مرادفا للبيئة الطبيعية والجغرافية التي يعيش فيها الإنسان، وتركز الدراسات الإيكولوجية على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة.

ويندرج تحت مفهوم الإيكولوجيا العديد من الأنواع:-

○ الإيكولوجيا البشرية: التي تهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته، وأسباب التوزيع المكاني والزمني للأشخاص والجماعات والخدمات في ظل ظروف معينة ومتغيرة الى جانب دراسة العوامل المرتبطة بتغير نماذج هذه التوزيعات.

○ الإيكولوجيا الاجتماعية: وتهتم بتوزيع الجماعات الضرورية وتشكيلها لاستغلال الموارد الطبيعية، مع العناية بالعلاقات غير المباشرة التي تنتج عن هذه التجمعات.

وهناك الإيكولوجيا الحضرية وغيرها... الخ.

والقائلون بالعامل الإيكولوجي يفسرون التغير الاجتماعي على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية. وقد ربط العالم (بيرجس) بين الظواهر الاجتماعية والمناطق الطبيعية في المدينة، مؤكدا على أن المناطق المتخلفة في المدينة تعتبر مكانا طبيعيا للجريمة والأمراض والفساد .. الخ.

وتحاول الدراسات الإيكولوجية الكشف عن شواهد عديدة في وجود فروق جوهرية بين سكان الأرياف وسكان المدن. بل عن فروق جوهرية داخل المدن نفسها، كما فعل علماء مثل (بارك وشومبار) وغيرها.

كما اهتم العالم العربي ابن خلدون بتأثير البيئة الطبيعية على العمران البشري في أكثر من موضع في مقدمته الشهيرة، وكان يفسر كثرة السكان وقتلهم بالعوامل المناخية، فزيادة السكان ترتبط باعتدال المناخ والعكس صحيح. كما ربط ابن خلدون بين الهواء وأخلاق البشر، كما أن طبيعة الظواهر الاجتماعية والنفسية للسكان وإنتاجهم تتأثر بالعوامل البيئية، بذلك يكون ابن خلدون من ممثلي نظرية العامل الإيكولوجي في التغير الاجتماعي.

وخلاصة القول أن نظرية العامل التكنولوجي ترجع التغيرات الاجتماعية الى العوامل البيئية المختلفة التي تؤثر في النشاط والحياة الاجتماعية والثقافية عموما، وأن هناك علاقة بين النظام الإيكولوجي والنظم الاجتماعية الأخرى، وهي علاقة سببية تأثيرية.

ويمكن القول بأن قصر ظاهرة التغير الاجتماعي على العامل البيئي فقط فيه مبالغة شديدة، ولا تقدم تفسيراً لظاهرة التغير الاجتماعي، وذلك للأسباب التالية:

١- أن تأثير البيئة يكون قويا كلما كان المجتمع بسيطا لا يستخدم التكنولوجيا بشكل كبير.

٢- أن التأثير متبادل بين البيئة الطبيعية والظواهر الاجتماعية.

٣- أنه لا بد لوجود عوامل أخرى لا تتعلق بالبيئة الطبيعية فقط، وذلك لتفسير التغيرات الاجتماعية.

٤- توجد نظما اجتماعية متشابهة في المجتمعات بالرغم من تفاوت البيئة بينهما، والعكس.

وعليه: فبالرغم من أهمية العامل الإيكولوجي إلا أنه لا يفسر التغير الاجتماعي لوحده.

نظرية العامل الاقتصادي

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على **البناء الاقتصادي للمجتمع**، وتأثره **على العلاقات الاجتماعية** التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، أي تأثير النواحي المادية على المجالات الاجتماعية، حيث أن النشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية والفكرية وليس العكس.

وتعرف النظرية الاقتصادية بالنظرية الماركسية في أدبيات التغير الاجتماعي، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية: التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره. ويتكون أساسا من الوسائل التكنولوجية، ويحدد النظام الاجتماعي والعلاقات في المجتمع.

وتعتبر نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي أن للمجتمع بناءان:

بناء تحتي: وهو الاقتصاد الذي يؤثر في **البناء الفوقي** الذي يتكون من بقية نظم المجتمع ويشكلها.

بناء فوقي: ويتكون من **الأنظمة السياسية** والأخلاقي والقانوني...، أي البناء الاجتماعي عموما.

ويرى (بوتومور) أن النظرية الاقتصادية (الماركسية) في التغير الاجتماعي تعطي اهتماما كبيرا لعنصرين من عناصر الحياة الاجتماعية، وهما: **نمو التكنولوجيا (قوى الإنتاج)**، والعلاقات بين **الطبقات الاجتماعية**. وأنه في كل مرحلة من تطور قوى الإنتاج، يسود أسلوب معين للإنتاج، وطبيعة محددة للعلاقات الاجتماعية يسود فيها صراع بين الطبقة المسيطرة التي تملك وسائل الإنتاج، وبين الطبقة العاملة.

وتتضمن قوى الإنتاج:

أ / آلات الإنتاج التي تنتج بواسطتها وسائل الحياة المادية.

ب / عدد الأفراد الذين يستخدمون الآلات للإنتاج.

ج / المعارف التقنية الضرورية، وعادات العمل المكتسبة ونوع العمل (فكري أو يدوي).

أما علاقات الإنتاج: فيقصد بها العلاقات القائمة بين الأفراد خلال عملية الإنتاج، وهي إما أن تكون علاقات تعاون وتعاضد، أو علاقات سيطرة وخضوع فيها استغلال من البعض للبعض الآخر.

ومجمل القول: أن النظرية الاقتصادية (الماركسية) تعالج التغير الاجتماعي من **خلال التناقض** داخل البناء الاجتماعي (المجتمع)، **التناقض بين الطبقات**. وأن البناء التحتي في المجتمع (الاقتصاد) هو الذي يحدد وضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، ويكون التغير في هذه الحالة حتمياً.

نقد نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي:

١. أنها تبسط التغير الاجتماعي وتعزوه إلى العامل الاقتصادي وتتجاهل العوامل الأخرى.

٢. لم توضح الارتباطات الصارمة في علاقة البناء التحتي والبناء الفوقي بالمجتمع.

٣. كثيرا من تنبؤات (ماركس) لم تتحقق خاصة في انتصار طبقة البروليتاريا الكادحة.

نظريات العامل الثقافي

تختلف المجتمعات عن بعضها باختلاف الثقافة التي تميز بين الشعوب، كما أن الثقافة تختلف النظرة اليها، وتتعد تعاريفها .

فالأفكار والقيم والأيدولوجيا وغيرها تعتبر من ميكانزمات التغير الاجتماعي عند القائلين بهذه النظرية ، ولما كانت النظرية تنتشر لذا ، تعتبر سببا في تغير مجالات عديدة في المجتمع وفي غيره من المجتمعات الأخرى ، فحينما يتبنى مجتمع قيما معينة فإنها تؤثر في نظر أفرادها نحو العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم ، وفي اتجاهاتهم بشكل عام.

ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية الى تغيرات اجتماعية واسعة مثل **حركة النهضة الأوروبية** ، **وفلسفة الثورة الفرنسية** ، وغيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية .

كما أن الثقافة تعتبر عاملا للمنافسة الاجتماعية بما ينتج عنها من صراع فكري بين الفئات المختلفة في المجتمع مما يؤدي بالتالي الى حدوث تغير اجتماعي جديد.

وتتطوي تحت اطار العامل الثقافي اتجاهات عديدة يجمعها خيط واحد وهو قولها : أن العناصر الثقافي تتفاعل مع بعضها مؤدية الى التغير الثقافي، ولكنها تختلف حول

الطريقة المؤدية اليه، غير أن الثقافة حقلا محوريا بينها.

ويمكن حصر الاتجاهات القائلة بالعامل الثقافي في التغير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

نظرية الانتشار الثقافي . نظرية الارتباط الثقافي . نظرية الصراع الثقافي .

وهي تركز على آليات التغير الثقافي ومصادره، وهل هي داخلية أم خارجية ؟ وكيف يكون ذلك ؟

أولا : نظرية الانتشار الثقافي :

تنطلق النظرية الانتشارية من أن التغير الثقافي يرجع الى عامل الانتشار ، فالانتشار عملية تنتشر بموجبها سمات ثقافية من منطقة الى أخرى، والى أن تعم تلك السمات أنحاء العالم ، لا ن من سمات الثقافة الانتشار.

وتتميز هذه النظرية بين **انتقال التراث وانتشاره**، **في معنى الأول** : **الانتقال الثقافي عبر الأجيال** (من جيل الى آخر) داخل المجتمع ، **أما الثاني فهو يعنى** : **انتقال سمات ثقافية من مجتمع الى آخر** ، وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق عامل الزمن ، بينما الانتشار يعمل وفق عامل المكان.

وترجع هذه النظرية التغيرات التي تحدث في مجتمع ، انمار تأتي نتيجة استعارة سمات ثقافية من مجتمع ثان ، أي أن التغيرات الثقافية ترجع في مصدرها الى ثقافة أخرى .

انطلاقاً من ذلك تبني النظرية أفكارها على عامل الانتشار وهو كل الحالات لا يعني انتقال الأفراد وإنما انتقال السمات الثقافية. وقد جاء مصطلح الانتشار الثقافي في كتابات علماء الأنثروبولوجيا حيث ذهب **تايلور** في كتابه **(الثقافة البدائية)** الى أن فكرة الانتشار الثقافي جاءت لتكشف عن سر التشابه لكثير من السمات والعناصر الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها مرجعا ذلك التشابه الى انتشار وانتقالها من مصدر واحد أو من عدد المصادر نتيجة للاتصال الثقافي بين تلك المجتمعات وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة أو جزئية.

وتعتمد عملية الانتشار على عامل الاختراع الذي يعتبر أصل الثقافة الجديدة ويؤدي في النهاية الى استمرارية بناء الثقافة وحفظها من الفناء وأما آليات الانتشار فهي متعددة منها : الهجرة والاستعمار والثورة وغيرها .ولا تخلو عملية الانتشار من وجود عوائق الأمر الذي يؤدي الى مقاومة الثقافة المستعمرة وإبطاء عملية التغير عموماً .

ويبدو ذلك بوضوح حينما تترسخ عناصر ثقافية في مجتمع فانه في هذه الحالة يصعب إحلال عناصر جديدة لتأخذ مكانا في النسق القائم .

وفي كل الحالات يمكن ملاحظة العناصر المعوقة للانتشار، وهي تركز على انتقال الثقافة سواء عن طريق النقل أم الغزو أم الاستعارة متتبعاً انتقال العناصر الثقافية عبر المكان وترى ان الهجرة تؤدي الى انتقال وحدات ثقافية كبيرة، وأما الاستعارة فتؤدي الى انتقال وحدات ثقافية بسيطة لا تحدث في البداية تغيراً يذكر في المجتمع الجديد .

ونظراً لسعة مجال الانتشار الثقافي وتعدد آلياته فقد وجدت مدارس مختلفة في أنحاء العالم ويمكن تمييز ثلاث مدارس هي :

١- المدرسة الألمانية النمساوية: بزعامة **جرايبر** وهي تبين وجود سبع أو ثماني نماذج ثقافية أصلية في العالم ذات طابع منسجم ومستقل ثم انتشرت في أرجاء العالم بفعل عامل الانتشار وكان انتشار كل ثقافة أما جزئياً أو كلياً. وتتنظر الى دراسة الحياة البدائية باعتبارها مفتاحاً لفهم الاتصال بين الثقافات المعاصرة .

٢- المدرسة الإنجليزية: بزعامة **اليوت سميث وبري**، وهي تقول بمصدر واحد للثقافة وهي الحضارة المصرية التي عمت العالم الى ان جاءت الحضارة اليونانية وحلت مكانها .

٣- المدرسة الأمريكية: بزعامة (الفرد كروبير، وبواس) وهي تهتم بالآثار المترتبة على عملية الانتشار الثقافي في المجتمعات، وقد حاولت هذه المدرسة تلافي النقص والأخطاء التي وقعت فيها المدرستان السابقتان من حيث انطلاقهما من بداية تجريبية متواضعة ومن فروض منتقاة

تقييم :

يتبين من كل ما سبق أن النظرية الانتشارية تؤكد على الانتشار الثقافي بوصفه عاملاً للتغير الاجتماعي، وأدت الى الاهتمام من جديد بتاريخ الثقافة، ودراسة الروابط الثقافية بين المجتمعات.

إن هذه النظرية رغم أهميتها العلمية إلا أنها لا تخلو من النواقص التالية:

أولاً: إن التركيز على العامل الخارجي في عملية التغير الاجتماعي ينفي العوامل الداخلية التي تؤدي الى التغير، وإلغاء لفاعلية المجتمع وآليات التغير فيه، ويحرم المجتمع من الابتكار والاكتشاف، وهذا ينافي الحقيقة الواقعية، حيث أن القيم السائدة والأيدولوجيات وكل عناصر الثقافة تتفاعل وتؤدي بالتالي الى التغير.

ثانياً: إن عامل الإرادة في التعبير عاملاً مهماً في الوقت الذي يكون مهماً لدى الانتشاريين.

ثالثاً: ومن جهة أخرى لم يفسر الانتشاريون كيف ولماذا تنتشر السمات الثقافية من مجتمع دون آخر والى مجتمع دون آخر ؟ الأمر الذي كان مهماً عندهم كما أنهم لم يفسروا أسباب انتشار الثقافة.

ولم ينتبه الانتشاريون الى عملية الثقافة، وهي عملية معقدة، في الوقت الذي ذهبوا فيه إلى **الانتقال يكون ميكانيكياً،** وفي ذلك تبسيط لعملية الانتقال والاستقبال الثقافي. كما أن النتائج التي توصلوا اليها لا تخدم نظرية عامة في التغير الثقافي.

ثانياً: نظرية الارتباط الثقافي:

تُرجع نظرية الارتباط الثقافي التغير الاجتماعي إلى **عوامل داخلية بالمجتمع**، وهذا على عكس ما ذهب إليه **نظرية الانتشار الثقافي**. كما أنها ترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه.

ويمثل هذا الاتجاه العالم (سوروكين) في كتابه (الديناميات الثقافية والاجتماعية) ويتفق سوروكين مع المؤرخين في أن هناك جوانب فريدة غير متكررة في التغير الاجتماعي.

ويرى **(سوروكين)** أن الاتجاه العام للتغير الاجتماعي يأخذ شكل التقدم المضطرب حتى يصل إلى حد معين، ثم يحدث جمود، ثم نكوص إلى حد معين، ثم يرتد التغير الثقافي إلى الاتجاه المضاد الإيجابي.

وتقوم نظرية (سوروكين) في الارتباط الثقافي على مبدئين أساسيين هما:

١- **مبدأ التغير الداخلي الموروث:** ويقوم على حتمية التغير في المجتمع، وأن كل المجتمعات في تغير مستمر، حتى ولو بدت ثابتة من الخارج. وأن **التغير يتم في شكل حلقات متصلة** مترابطة تتأثر وتؤثر. ويؤكد أن تغير النظام الاجتماعي إنما يكون **نتيجة لسلسلة من التغيرات التراكمية الموروثة التي تحدد مستقبل التغير.**

٢) **مبدأ الحدية في التغير:** ويقوم على **حدية العلاقة السببية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير**، وفي إطار الممكنات المختلفة للمتباينات الأساسية للأنظمة الاجتماعية. فالنظام الاقتصادي يتغير في ضوء المتباينات التالية: الصيد، الرعي، الزراعة، التجارة، الصناعة. فهذه المتباينات تتكرر عبر العصور دون أن تسير سيرا مستقيماً. ويقرر سوروكين: أن الثقافة لا تقف، وإنما تتحول أو تمتص لكنها لا تقف.

تقييم نظرية الارتباط الثقافي (لـسوروكين): أنه بسط من عملية التغير الثقافي وقصرها في عامل واحد من (داخل الثقافة) ذاتها، وهذا فيه إهمال لعامل مهم في التغير الثقافي إلا وهو عامل الانتشار الذي هو من أهم خصائص الثقافة.

ثالثاً: نظرية الصراع الثقافي: (المتناقضات الثقافية)

تضم نظرية الصراع اتجاهات عديدة في تفسير التغير الاجتماعي، منها: **الاتجاه الماركسي الكلاسيكي**، والحديث، واتجاهات أخرى. ويجمعها **(كون التناقض يؤدي إلى الصراع)** الذي هو سبب التغير الاجتماعي).

والصراع عملية اجتماعية، توجد بأوجه مختلفة في الحياة الاجتماعية، وأن المتناقضات الثقافية تنبع من داخل المجتمع، وأن إزالتها يؤدي إلى تغيرات اجتماعية فيه.

ويكون حسم الصراع الثقافي: بإنهاء جانب من العناصر الثقافية لحساب عناصر أخرى، واستبدالها بعناصر جديدة، وإما **بتنمية العنصر الغالب في الثقافة**. وفي كلتا الحالتين يحدث التغير في ثقافة المجتمع.

وللصراع أنواع عدة منها: الصراع السياسي، والطبقي، والعرقي، والديني، والصناعي. وهناك الصراع على مراكز القوة المختلفة للاستئثار بالسلطة أو الثروة أو المركز الاجتماعي.

وتفسر نظرية الصراع الثقافي التغير الاجتماعي بالرجوع للمتناقضات الثقافية داخل المجتمع، وكلما زادت المتناقضات أدى إلى زيادة حدة الصراع، وبالتالي حدة التغير الاجتماعي، كما تذهب إلى ذلك النظرية الماركسية.

ويؤكد (رالف درندورف) أن هناك بعض الاختلافات بين أنواع الصراع الاجتماعي، فهناك **صراعات ذات منشأ خارجي** تكون مفروضة على المجتمع، **كالحروب**. وصراعات **ذات منشأ داخلي**، كالصراع الذي بين الأحزاب السياسية، والذي بين نقابات العمال وأرباب العمل، ولكل منها تحليله السوسيولوجي، وله أهميته المتباينة في إحداث التغير الاجتماعي.

وترى نظرية التناقضات الثقافية أن التوتر **يزول بعد زوال علته المسببة له**، أي أن النظام يعود الى حالة التوازن، لكن سرعان ما تظهر حالة من التناقضات تؤدي الى الصراع، وهكذا....، والتغير الاجتماعي يفسر بموجب طبيعة التناقضات الكائنة في المجتمع.

تقييم نظرية الصراع الثقافي:

أهملت وظيفة النسق السياسي والموقف العسكري والمنجزات التكنولوجية في إحداث التغير. لا يمكن أن نرجع كل التغيرات الاجتماعية في المجتمع الى عامل واحد وهو حالة الصراع بين مختلف الفئات الاجتماعية. هناك العديد من المجتمعات فيها تناقضات ثقافية ولم تؤدي الى صراع وتغير سلبي.

النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي

مقدمة: قد استعرضنا في المحاضرات السابقة النظريات الكلاسيكية والنظريات العاملية التي تفسر التغير الاجتماعي، وفيما يلي سنستعرض النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي.

والنظريات المعاصرة عديدة ومتباينة يصعب استعراضها في هذا المقام، وسيتم الاختصار على استعراض **نظريتين معاصرتين في تفسير التغير الاجتماعيين هما:**

النظرية التحديثية

النظرية الوظيفية

أولاً : النظرية الوظيفية

تحتل النظرية الوظيفية أهمية كبيرة في التحليل السوسيولوجي المعاصر، والاتجاه الوظيفي **هو اتجاه قديم حديث**، حيث ظهر في كتابات قدماء **علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا**.

والنظرية الوظيفية ليست اتجاهاً واحداً محدداً، بل تنتسب في اتجاهات عديدة تجمعها صفات عامة. ما هي الوظيفية؟:

مصطلح الوظيفية من المصطلحات التي دار حولها الجدل بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، نتيجة لتعدد استخداماتها في مواقف متباينة وفي علوم مختلفة.

واستخدمت الوظيفية في الرياضيات، وفي الفلسفة التي **تأثرت بالداروينية في أواخر القرن (١٩)**، وغالباً ما **تشير (الوظيفية) الى الإسهام الذي يقدمه الجزء للكل**، والى ضرورة تكامل الأجزاء وتساندها في إطار الكل... الخ

والتحليل الوظيفي : يشير الى **دراسة الظواهر الاجتماعية**، باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة. كاتساق القرابة أو الطبقة.. الخ.

ومن اشهر من استخدم مفهوم الوظيفية (ميرتون) **فقصدها الآثار أو النتائج التي يمكن ملاحظتها**، والتي تؤدي الى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين. كما ميز ميرتون بين مفهومين مهمين، هما : الوظيفة الظاهرة، والوظيفة الكامنة.

وتهتم الوظيفية بدراسة مسائل ثلاث: (بناء النسق الاجتماعي، ووظيفته، ونموه وتطوره).

الخلاصة: أن الوظيفية تشير الى التأكيد على تكامل الأجزاء في الكل والتساند فيما بينها، وأن كل جزء يؤدي وظيفة خاصة لا يكون غيره قادرا على القيام بها. ويشبه ذلك الى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله، ويحفظ استمراره، ووجوده. وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف محددة وضرورية متساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر.

الوظيفية والتغير الاجتماعي

تنظر الوظيفية الى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات **متباينة إلا أنها محدودة**، وهي **تقول بالتغير المحدود والبطيء في المجتمع.**

ويبدي **(ميرتون)** الى أهمية دراسة المعوقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي (النظام، أو المجتمع) أو توافقه. فالتفرقة العنصرية قد تكون معوقا وظيفيا في المجتمع الذي يرفع شعار الحرية والمساواة.

ويذهب أغلب الوظيفيين الى أن هناك عوامل متعددة ترتبط فيما بينها ارتباطا وظيفيا تسهم في تشكيل المجتمع، وتسهم في تغييره أيضا.

وترى النظرية الوظيفية: ان التغير الاجتماعي **يطرأ على البناء الاجتماعي**، ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق الاجتماعي ذاته. بينما لا ترى العكس، أي أن تغير الوظائف الاجتماعية لا يتبعه تغير في البناء الاجتماعي.

كما وأن آلية التغير الاجتماعي تأتي من **عوامل خارجية عن المجتمع**، ومن **عوامل داخلية فيه**. ويختلف الوظيفيون في هذه الفكرة.

وتذهب النظرية الوظيفية الى أن التغير الاجتماعي **يكون تدريجيا وليس فجائيا**، وقد تؤدي العوامل المؤثرة في المجتمع الى تدعيم النسق (المجتمع) وتقويته بدلا من تغييره. وكمثال على ذلك فعند انتشار الأفكار العلمانية المختلفة في المجتمع، يقوم النسق (النظام) الديني بتدعيم نفسه كردة فعل من أجل المحافظة على بقائه. ويمكن ملاحظة ذلك في حال وأوضاع المجتمعات العربية في مقاومة الأفكار العلمانية والإلحادية القادمة من الخارج، حيث يقوم النظام الديني بتعظيم دوره في الحياة الاجتماعية، ونشر ارتداء الحجاب لدى المرأة المسلمة في أماكن العمل والتعليم وفي المجتمع عامة.

وتمشيا مع فكرة التوازن في المجتمع،

ترى النظرية الوظيفية أن التغير **السريع والجذري** هو **ظاهرة شاذة**، لأنها ترى بالتغير **البطيء والتدريجي**.

نقد النظرية الوظيفية: وجهت للنظرية الوظيفية العديد من الانتقادات من أهمها:

- تعتبر النظرية الوظيفية غير كافية لتفسير عملية التغير الاجتماعي.
- هناك غموض في المصطلحات المستخدمة في التحليل الوظيفي، وتباين في معانيها لدى الوظيفيون أنفسهم.
- يؤخذ على النظرية الوظيفية من الناحية الأيديولوجية أنها ذات اتجاه محافظ، يحاول الإبقاء على النظام القائم.
- تعتبر الوظيفية التغير الاجتماعي ظاهرة مرضية خاصة اذا كان سريعا ومفاجئا، بينما ترى ان التوازن والاستقرار في المجتمع هو ظاهرة سوية. ويعبر ذلك عن نظرة تشاؤمية للتغير وفيها خوف من المستقبل.

ما سبق من نقد لا يقلل من أهمية الوظيفية لتفسير الثبات الاجتماعي

النظريات التحديثية في التغير الاجتماعي

سميت بهذا الاسم لأنها تحاول تجنب الانتقادات التي وجهت للنظريات التطورية الكلاسيكية السابقة، خاصة في مماثلتها بين تطور المجتمع وبين تطور الكائن العضوي، وفي نظرتها الخيالية للتغير الاجتماعي.

في حين أن النظريات التحديثية حاولت النزول للواقع الاجتماعي، وفحصه بتأمل، مسترشدة بنماذج من المجتمعات الغربية المتقدمة، مفسرة أسباب وعوارض التغير الاجتماعي فيها.

وتعتبر النظريات التحديثية المتغير التكنولوجي عاملاً أساسياً في التحديث والتغير الاجتماعي عامة، وخاصة أهم مظاهره وهو (التصنيع) الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج على الاستهلاك، وما يتبعه من ظواهر اجتماعية كالدفقة والمواظبة والانتظام، وتغير القيم والعادات والدوافع الشخصية. ولأنه بسبب التصنيع وما يحدثه من تغير، فالواجب دراسة التحديث بكل أبعاده.

مفهوم التحديث

للتحديث معان عديدة لدى المفكرين الاجتماعيين، وفقاً لاختلاف تخصصاتهم، واهتم به علماء الأنثروبولوجيا لدراسة التمايز بين مجتمعات تقليدية وأخرى حديثة ظهر فيها مهن جديدة.

واهتم به علماء الاجتماع لدراسة صور التفكك بسبب التحديث: كالتوترات، وانحراف الأحداث، والصراع الطبقي... الخ.

تعريف التحديث:

هو الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليه عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة. لذا فهو عملية تغيير مخططة، ترتقى بالإنتاج وتحسينه اعتماداً على العلم الحديث المبني على الواقعية.

ويرتبط التحديث (بمفهوم التغريب) أو بدول الغرب كونها مجتمعات تمتاز بسرعة التغير، وتقبل الأفكار الجديدة، واستخدام التقنية، والعلمانية الفكرية والديموقراطية ومبدأ الربحية.

أي أنه يشير إلى محاولة القضاء على جوانب التخلف عن طريق إحداث تغييرات جوهرية هامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع من خلال ما توصل إليه العلم الحديث.

خصائص التحديث (المجتمعات الحديثة): (الحركية، التمايز، العقلانية، التصنيع):

١- الحركية: تعني سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات والأحوال في المجتمع مع السرعة في ذلك دون حواجز تذكر، وهذه سمة المجتمعات الحديثة التي يتغير فيها البناء الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية.

٢- التمايز: ويعني التباين بين أفراد المجتمع نتيجة لتقسيم العمل، واختلاف مؤهلاتهم وكفاءتهم، حيث يرتبط العمل بالمؤهل. وهذا لا يعني أن البلدان النامية تخلو تماماً من التمايز، بل أنه موجود ويقوم في كثير منه على الانتماءات العائلية والطائفية والعرقية.

٣- العقلانية: وتختلف معنيها باختلاف تخصصات العلماء في الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع، لكن يمكن القول بأنها تعني: التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية عن طريق تحكيم العقل في التطبيق، والابتعاد عن الخرافات والأوهام، من أجل الوصول إلى الأهداف المقررة.

٤- التصنيع: وهو منهج وعملية سياسية تتبنى التصنيع كوسيلة للتنمية، ويتضمن التحول من النشاط الزراعي التقليدي إلى النشاط الصناعي وبناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها التنمية، بحيث يزيد الإنتاج على الاستهلاك.

الأسس العامة للنظريات التحديثية:

ترتكز النظريات التحديثية على بعض المفاهيم القديمة التي جاءت في النظرية التطورية الكلاسيكية، مثل مفهوم التطور عند سبنسر، وتقسيم العمل عند دوركايم، وتقوم على مفاهيم النظرية الوظيفية التي تهدف إلى التوازن وإيجاد المجتمع المثالي (المجتمع الغربي الصناعي)

وتهتم النظريات التحديثية بغائية التغير الاجتماعي، متخذة المجتمعات المتقدمة في مظهرها (التكنو اقتصادي) نموذجا تسعى المجتمعات النامية الوصول إليه، بعد أن تستكمل تغيير أبنيتها الأخرى بالتزامن كالبناى الثقافي والاجتماعي... الخ. (تغريب المؤسسات).

ونخلص إلى أن المهتمين بنظرية التحديث من علماء أو خبراء الأمم المتحدة، ينصحون المجتمعات النامية بالسير على النهج التنموي الغربي تجنباً للمشكلات التي مروا بها أثناء عملية التحديث، ونقل النماذج الغربية للإسراع في عملية التحديث. وهذا فيه تجاهل للخصوصيات الثقافية للمجتمعات النامية.

أبرز الممثلين للنظريات التحديثية: (سملسر، و مور، وروستو):

أولاً: نظرية سملسر:

وترتكز نظريته على التنمية الاقتصادية وعلى التمايز (تقسيم العمل) كركن أساسي لعملية التحديث.

ويرى سملسر أنه لا بد في مسيرة تحديث المجتمع من بعض التحولات في المجتمع في مجالات عدة في نفس الوقت أو بعضها متوالى، ومنها: -

♦ في مجال التكنولوجيا: يتم التحول إلى استخدام التقنية المبنية على المعرفة العلمية.

♦ في مجال الزراعة: يتم التحول من الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج الزراعي التجاري وتسويقه.

♦ في مجال الصناعة: يتم التحول من استخدام الطاقة البشرية والحيوانية إلى طاقة الآلات.

♦ في المجال الديموغرافي: يتحول السكان من القرية إلى الحضر والمدن الصناعية.

وقد تنبه سملسر إلى حقيقة اختلاف النتائج الاجتماعية للعمليات السابقة من مجتمع لآخر، لكن في نهاية الأمر سيتغير البناء الاجتماعي. وسيبدو ذلك في المظاهر التالية:

• (التمايز البنائي) : حيث تقوم وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة في العائلة والاقتصاد والدين والتكوين الطبقي.

• (التكامل البنائي): أي تكامل النشاطات المتميزة نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، ثم يحدث تمايزاً بنائياً جديداً، يليه تكامل بنائي آخر.

• (الاضطرابات الاجتماعية): بسبب تحول المجتمع واختلافه عن حالته السابقة، كالعنف والتعصب السياسي والحركات الدينية، ووقوف بعض أبنية المجتمع ضد بعض، وصراع القوى في المجتمع.

ويؤكد سملسر أن هناك خمسة عوامل حاسمة في تشكيل وتعديل الاضطرابات الاجتماعية وهي:

- ١- تهدئة سرعة التغير للتحديث.
- ٢- أن تكون حركات الاحتجاج على التحديث علمانية تزداد بزيادة التحديث.
- ٣- تمكين المجموعات المتضاربة الى أجهزة الحكم.
- ٤- تجاوز المصالح الضيقة وأسباب الانقسام.
- ٥- تحجيم التدخلات الأجنبية لصالح بعض المجموعات المتصارعة

ثانيا: نظرية ولبرت مور:

يعتبر **ولبرت مور** من الممثلين الأساسيين للنظرية التحديثية، ويربط بين التحديث والتصنيع والتلازم بينهما. ويرى أن المجتمعات التقليدية لن تصل للتحديث إلا بأخذ نمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية. ويؤكد على التمايز في هذا السياق.

وقد أوضح (مور) كسابقه بعض الشروط اللازمة للتحول الى التصنيع ومن أهمها:

- ١- تغيير القيم،
- ٢- تغيير المؤسسات،
- ٣- تغيير التنظيم،
- ٤- تغيير الدافعية

ويرى **ولبرت مور** أن من نتائج الأخذ بالتصنيع على أية مجتمع التالي:

- ❖ التنظيم الاقتصادي: يعتمد على التخصص، والطاقة الآلية، توسع التحضر مقابل الريف.
- ❖ البناء الديموغرافي: الانفجار السكاني، والحراك الجغرافي الواسع للسكان.
- ❖ البناء الاجتماعي: يشهد اضطرابات وتحولات سياسية تتعلق بالديموقراطية، واجتماعية تتعلق بالتماسك وبشكل الأسرة، لذا يجب إعادة التوازن للمجتمع.

ثالثا: والت روستو:

تتلخص رؤيته للتحديث في عملية النمو الاقتصادي، وهي مبنية على فكرة المراحل التاريخية المتعاقبة، **وهي خمس مراحل :-**

- ١- مرحلة المجتمع التقليدي: وتتميز بانخفاض إنتاجية الفرد بسبب استخدام وسائل إنتاج بدائية، وهيمنة القطاع الزراعي، وعدم توفر التكنو لوجيا، وعدم تطبيق العلم الحديث، وشيوع قيم تقاوم النمو، وصراع طبقي وسياسي.
- ٢- مرحلة التهيو للانطلاق: وتخفي فيها أغلب مظاهر المرحلة السابقة، وتزيد الاستثمارات في النقل والتجارة، وظهور المؤسسات المالية، وظهور بعض الصناعات التحويلية، مع وجود صراع بين قيم تدعو للانطلاق وقيم تدعو للتقليدية، مع استمرار زيادة السكان.
- ٣- مرحلة الانطلاق: وتظهر سمات المجتمع الحديث اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وتغيب القوى المقاومة للتحديث، ويزيد الإنتاج والاستثمارات والصناعات التحويلية، وظهور جهاز سياسي - اجتماعي يوسع من اتجاهات التحديث ويستغل إمكانات الانطلاق.

٤- مرحلة الاتجاه نحو النضج: حيث يرتفع الدخل القومي متجاوزا معدل زيادة السكان، وتتناقص أهمية بعض القطاعات الاقتصادية، ويزيد الإنتاج وتنوع الصناعات الحديثة.

٥- مرحلة الاستهلاك الوفير: أو الاستهلاك الجماهيري، حيث يزيد الإنتاج ويتنوع، وتزيد القدرة الشرائية للمواطنين بحيث يستهلكون الكماليات، ويتحقق لهم الرفاه الاجتماعي، وتنتشر الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

نقد نظرية روستو:

- كان حتميا في مرحلة وترتيبها واتجاهها.
- اعتمد على الاستقراء الناقص (للمجتمعات الأوربية) لتعميم نظريته.
- بسط من عملية التحديث، وتجاهل دور الاستعمار في تخلف بعض المجتمعات التقليدية.
- تعتبر نظرية أيديولوجية تجعل من النمط الغربي ثقافيا واقتصاديا هو النمط المنشود.
- لكن رغم ذلك النقد فنظرية روستو شهرة عالمية يتردد صداها حتى اليوم.

تقييم عام للنظريات التحديثية:

- ترى بأن عملية التحديث تتلخص في نقل نموذج المجتمعات الغربية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا الى المجتمعات النامية من أجل تحديثها. أي ما يطلق عليه (التغريب).
- لا تعتبر من النظريات الكبرى العامة في التغير الاجتماعي.
- رسمت طريقا واحدا للتحديث وهو الأخذ بالنمط الغربي، وهذا سيؤدي الى التبعية الدائمة من البلدان النامية للبلدان المتقدمة.
- تجاهلت الاختلاف الثقافي بين المجتمعات، والتفاوت في مواردها وتنوعها التي تحدد متى؟ وكيف؟ تتم التغير الاجتماعي.

معوقات التغير الاجتماعي

مقدمة يلاحظ مما سبق أن المجتمعات تختلف في مدى استجابتها لعملية التغير الاجتماعي وأن عوامل التغير ليست على درجة واحدة في التأثير على المجتمعات. وإنما هناك اختلاف بين المجتمعات في مدى تقبل عملية التغير الاجتماعي فبعض منها يظهر التغير فيه على درجة واسعة وعميقة، وبعضها يظهر مقاومة شديدة له، مما يؤدي الى ضيقه وسطحيته وهذا الاختلاف يعود الى وجود بعض العوائق التي تتوفر في مجتمع دون آخر .

ولذلك تكون عملية التغير غير مرغوبة وتجد مقاومة لدى أفراد المجتمع وهذه العوائق مختلفة وعديدة، ويمكن تقسيمها الى أربعة أقسام هي .

* العوائق الاقتصادية .

* العوائق الاجتماعية .

* العوائق السياسية .

* العوائق الإيكولوجية .

أولا : العوائق الاجتماعية

هناك عوائق اجتماعية عديدة تقف أمام التغير الاجتماعي وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة وأهم العوائق الاجتماعية ما يلي :

١- الثقافة التقليدية : يرتبط التغير الاجتماعي الى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي ببسر فالعادات والتقاليد التي تميل الى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء كان ماديا ام معنويا ، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كلما كانت المقاومة اشد وأقوى . فالأيديولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم على أنه "ليس بالإمكان أفضل مما كان " تؤدي الى مقاومة كل جديد ، وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين عايشوا أوضاعا مختلفة عن الأوضاع الحالية مما يؤدي الى الجهل بالتجديد والتحديث عامة وقديما قيل : " من جهل شيئا عاداه "

وقد بين (وليام أوجبرن) أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكية – ثبات – العادات والتقاليد كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام. مثال : جوع الهندوس بسبب تقديسهم الأبقار، وكتعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي ففي المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ترتفع نسبة الأمية لدى النساء حيث تصل إلى أكثر من ٩٠% الأمر الذي يحد من فاعلية المرأة وتهميشها في عملية التنمية الاجتماعية ومن الجدير بالذكر أن المرأة في المجتمعات العربية من الفئة المضطهدة بالإضافة إلى فئة الأطفال والفقراء على حد تعبير هشام شرابي.

٢- طبيعة البناء الطبقي: لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي لأن التفاعل فيها يكون محدوداً نتيجة للانغلاق الطبقي فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير كما هو في الهند والباكستان، حيث أن النظام يحدد نوع المهنة التي تكون مفروضة على فئات معينة في المجتمع فنظام الطبقات في الهند Caste يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها وتنتقل بفعل عامل الوراثة وليس بموجب الكفاءة ويكون الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية والالتزام بها أي أن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل الاجتماعي الذي يكاد يعم في المجتمعات النامية اليوم.

٣- الميل للمحافظة على الامتيازات : تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير ذلك لهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد، سرعان ما تقوم

المعارضة، وأمثلة ذلك عديدة في المجتمعات (كالطبقة الرأسمالية، والأحزاب السياسية، والعمال الديويين.... الخ. وتظهر المقاومة بوضوح في ميادين عديدة في أنماط الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والعلمية، وغالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل والخوف على المصالح المستقرة وبطبيعة الحال تكون المقاومة قوية كلما تعرضت تلك المصالح إلى تغيير كبير .

ثانياً : العوائق الاقتصادية :

تأتي مقاومة التغيير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل وبالتالي تختلف درجة التغيير الاجتماعي.

فالتجديدات التكنولوجية المستمرة تؤدي إلى التغيير السريع كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة وكذلك فإن نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغيير، وهناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة، وبالقُدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك ،

وهي عوامل تلعب دوراً مؤثراً في عملية التغيير الاجتماعي ومن أهم هذه العوامل :

١- ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية: وذلك نتيجة لانعدام روح الابتكار والتجديد وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها : (انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة للاختراع) مع ملاحظة ان الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع، إذ لا بد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبتروول وغير ذلك ، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها من أجل تحقيق التغيير المطلوب نحو التقدم والتنمية ولهذا لا دب من تور الشروط التكنولوجية ، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم ، لكي يصبح الاختراع ممكناً . ومن البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر والإمكانات اللازمة ، والبيئة الاجتماعية الملائمة، فأى اختراع جديد لا يجد طريقة في المجتمع، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من أجله ، ولهذا فالذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر له المناخ الاجتماعي الملائم. والدليل على ذلك أنه تسود أحياناً معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد، وقد بين (نمكوف) أن الاختراعات تعتمد على :

القدرة العقلية . الحاجة للاختراع . المعرفة القائمة.

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة والتكلفة، وعلى مكانة المخترع، وثقافة الفرد المستقبل للاختراع، كل ذلك له أكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغيير الاجتماعي . ولذلك فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ورعايتهم وتوجيههم يؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة وأن توفير الأدوات والمواد اللازمة مع معامل مخبرية وأدوات تكنولوجية وغير ذلك، من شأنه أن يشجع البحث العلمي مما يزيد في الاختراعات ويعمق فائدتها لدى المجمع .

إن نقص الإمكانيات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقة عملية الاختراعات

٢. التكلفة المالية: في كثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا ان ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك أي ان توفر الرغبة لا يكفي، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء . إن كثيراً من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية والوسائل المادية الحديثة، غير أن عدم وجود القدرة المادية يمنع من تحقيق تلك الرغبات.

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه ، من ناحية عامة ، فكلما تحققت فائدة أعلى كلما كان الإقبال أعم وأشمل،، وقد أشار (روجرز) بأن قبول التجديد (التغير) لدى الريفين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز ١٠ % أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة.

٣. محدودية المصادر الاقتصادية: بحيث يعيق ذلك عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوفر فيها **الثروة المعدنية أو البترولية أو الطبيعية**، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، بسبب قلة التراكم الرأسمالي وانخفاض معدل الاستثمار بها.

ما سبق هو بخلاف الوضع في المجتمعات الصناعية المتقدمة، ذات الموارد الاقتصادية العالية التي تقود عملية التغير الاجتماعي وتجعله في غاية السهولة.

وقد وصف (ج.البرتيني) الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص:

- ١- **أنه اقتصاد تقليدي:** من حيث الآلات وقلة الإنتاج .
- ٢- **أنه اقتصاد تابع:** بمعنى أنه يعتمد على الاستيراد من الخارج، بسبب عدم كفاية إنتاجه.
- ٣- **يتميز باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات التي تخدم مصالحها الخاصة**، وتصدير أرباحها الى خارج البلد النامي... الخ.

ثالثاً: العوائق الإيكولوجية

للبيئة الطبيعية (الإيكولوجيا) تأثير واضح على المجتمعات سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وانهار وحرارة وبرودة... الخ، تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات. فالحضارات البابلية والآشورية والفراعنة قامت حول المناطق الغنية، خاصة حول ضفاف نهر النيل أو في الهلال الخصيب. فكان ليسر الحياة وغناها الأثر الكبير في إقامة الحضارات السابقة وغيرها.

وعلى العكس فقد كان شح الموارد الطبيعية دور في إعاقة عملية التغير الاجتماعي، وبناء حضارة كبيرة، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة لإحاطتها بالصحراء أو بمناطق جبلية وعرة المسالك، أعاق ذلك من اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

فالعزلة ووعورة الطرق والطبيعة بالإضافة الى عوامل اقتصادية وسياسية في المقام الثاني دور في اختلاف بعض المجتمعات المتجاورة في التغير الاجتماعي والحضارة.

لكن بدأت تأثير **وطأة الطبيعة** على تغير بعض المجتمعات **خاصة بعد ثورة المواصلات** . والتقدم التكنولوجي وغيره.

وتلعب العوائق الاقتصادية مع عوامل أخرى دوراً في **تكوين الانغلاق الطبقي**، وإلى **ثبات العادات والتقاليد**، وركود حركة الاختراعات والتجديد وما إلى ذلك.

وانطلاقاً مما سبق تكون عملية التغير الاجتماعي **بطيئة وغير واعية**، وبالمقابل فإن سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، يؤدي الى تفاعل اجتماعي واسع، وهذا ما يطلق عليه **عملية (الانتشار الثقافي)**.

رابعاً: العوائق السياسية

تعيش المجتمعات أوضاعاً سياسية متباينة، بحيث تؤثر تلك الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجابياً وسلبياً. ويمكن تقسيم العوائق السياسية الى قسمين: (عوائق سياسية داخلية، و عوائق سياسية خارجية).

أولاً: العوائق السياسية الداخلية: ومنها

- ١- ضعف الأيديولوجيا التنموية : تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة للأيديولوجيا التي تتبناها الدولة. فالأيديولوجيا غير الواضحة أو المترددة، تنعكس على السياسة والنهج التنموي للدولة، فخطط التنمية تصاغ في إطار أيديولوجي سياسي، إعداداً وتطبيقاً وأشرفاً.
- ٢- وعدم أخذ بعض السياسات بالتخطيط التنموي والاجتماعي، يؤدي الى بطء التغير، وذلك لقصور ادراك بعض السياسيين لحماية التنمية، أو لعدم وضوح الأيديولوجيا التنموية لديهم.
- ٣- تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع: حيث أن أي تغير اجتماعي قد يتعرض مع مصالح بعض القوميات أو الأقليات في المجتمع، مما يجعلهم يعارضون فكرة التغير، في حين أن المجتمعات المتجانسة تكون عملية التغير فيها أفضل وأسهل، بسبب تقبل عملية التغير الاجتماعي.
- ٤- عدم الاستقرار السياسي: بحيث يؤدي الى صرف جهود الدول الى إعادة استتباب الأمن ، وتنمية المجتمع. كما أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى هجرة العقول المبدعة نحو الخارج، مما يحرم بلدانهم من جهودهم، أو قد تكون داخل بلدانهم لكن كقوى معطلة، لا تسهم في تحقيق التغير الاجتماعي.

ثانياً: العوائق السياسية الخارجية: وهي في الغالب مفروضة من خارج المجتمع ومنها:

- ١- السياسة الإمبريالية(الاستعمارية): من المعلوم أن القوى الاستعمارية تحارب كل تغير إيجابي قيد يحدث في البلدان التي تستعمرها، كما أن تلك القوى الاستعمارية تقرض سياسة تتلاءم مع وجودها، وهي سياسات تناقض مصالح الشعوب المقهورة، هذا فضلاً عن فرض ثقافتها وحضارتها ، والعمل على تفرقة أبناء المجتمع، وإثارة الحروب الداخلية. الأمر الذي يعيق عملية التغير الاجتماعي.
- ٢- الحروب الخارجية: فالحروب الخارجية تستنزف موارد مادية هائلة يكون المجتمع في حاجة ماسة إليها من أجل إحداث التنمية. بالإضافة الى تدمير الحروب الموارد البشرية والمادية، مما يدخل البلدان المتحاربة في مشاكل اجتماعية واقتصادية، تشغلها عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها، وتقود تلك البلدان الى التخلف في نهاية الأمر.

التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي

مظاهر التغير على المجتمع السعودي

يعتبر التغير سمه من سمات الحياة وظاهرة طبيعية وعملية مستمرة ودائمة تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان، والمجتمع السعودي جزء مهم من المجتمع الدولي يؤثر فيه ويتأثر به، وله صلات مباشرة وقوية مع العالم الخارجي فرضتها العلاقات التجارية والاقتصادية والإعلامية والعلمية، وقد انفتح المجتمع السعودي على المجتمع الدولي والعالمي انفتاحاً كبيراً ، فحدثت بعض التغيرات والتطورات في حياة المجتمع سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو على مستوى الأسرة أو السكن أو سلوك الأفراد وتحولهم إلى سلوك استهلاكي تفاخري ومظهري ، ويمكن أن نرصد بعض هذه التغيرات كما يأتي :

أولاً: التغيرات الاجتماعية :

١- في مجال التنظيم الاجتماعي: يرى بعض الباحثين بأن التنظيم الاجتماعي بمجتمع شبه الجزيرة كان يقوم قديماً على التنظيم القائم على النظام القبلي العشائري، وكذلك على العادات القبلية التي تحكم أنماط السلوك الاجتماعي للأفراد ثم أصبح (بعد قيام الدولة السعودية) الولاء للدولة من قبل الأفراد، وصارت المعايير التي تحكم العلاقات بين الأفراد تنطلق من المصلحة العامة للدولة والمجتمع في ظل الشريعة الإسلامية .

٢- مجال دور المرأة في المجتمع: طرأ على دور المرأة في المجتمع السعودي تغيراً واضحاً، فقد كان دورها قاصراً على الأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال وتربيتهم. ومع التطور الحضاري والتقدم الاقتصادي، ونتيجة التغير في المفاهيم الثقافية تحول دور المرأة إلى الإسهام في الإنتاج والخدمات، وخرجت لتعمل في بعض المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية وأحدث ذلك تغيراً في النظام الأسري .

ومن نتائج خروج المرأة إلى ميدان العمل وانشغال الأب في أداء مسؤولياته وفي أعماله التجارية وغيرها صارت الأسرة غير متماسكة اجتماعياً، وتقلصت سلطة الأب ودخل إلى محيط الأسرة (الخدم والسائقون) الذين أصبحوا بشكل أو بآخر يؤثرون في سير الحياة اليومية – فقد بدأت بعض الأسر السعودية تستخدم هذه العمالة الوافدة بدافع الحاجة للمساعدة في تصريف شؤون الأسرة أو نوعاً من الواجهة الاجتماعية.

٣- في مجال الأعمال التجارية والصناعية والزراعية: فنتيجة للازدهار الاقتصادي وما طرأ على المجتمع السعودي من طفرة اقتصادية غيرت بعض المفاهيم الاجتماعية وبعض أنماط السلوك الاجتماعي اتجه الناس نحو الأعمال الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية وشهدت المملكة ولادة العديد من المؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية التي أدت إلى مزيد من الحاجة إلى الأيدي الفنية العاملة والخبراء والمهندسين والأطباء الأمر الذي أتاح استقدام مئات الألوف من الأسر الأجنبية لتعيش بين ظهرائي الأسر السعودية ولقد أوجد ذلك فرصة نادرة قد لا تحدث في أي مجتمع آخر للتفاعل بين الأسر السعودية والأسر الأجنبية .

٤- في مجال السفر والسياحة: من التغيرات الاجتماعية ازدياد حركة السفر إلى داخل وخارج البلاد وانفتحت الأسرة السعودية على المجتمعات الغربية والشرقية على حد سواء فاكتملت بذلك بعض السلوكيات والعادات التي قد لا يتفق والمبادئ الإسلامية مثل حفلات أعياد الميلاد وغيرها .

ثانياً : التغيرات في مجال التعليم :

١- مجال التعليم الحكومي: بذلت حكومة المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة للنهوض بقطاع التعليم، ففي السابق لم يكن للتعليم الرسمي وجود يذكر، علاوة على تفشي الأمية بشكل خطير يكاد لا يكون له نظير في أي مكان آخر، ولم يكن سكان المملكة الذين حصلوا في ذلك الوقت على قسط من التعليم الرسمي الحديث يعدون بضع مئات، ومع بداية الأربعينيات من القرن الماضي، بدأ الاهتمام بقطاع التعليم بإنشاء المدارس ونشرها في مختلف مناطق المملكة ومدنها وهجرها.

أما التعليم الجامعي فقد انطلقت إشارته الأولى بكلية الشريعة في مكة المكرمة ثم كلية الشريعة في الرياض ثم كلية اللغة العربية في الرياض، وفي عام ١٩٥٧م بإنشاء جامعة الملك سعود،

ثم تزايد الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية وقفز قفزات هائلة، بلغت ذروتها في العام ١٤٣٠هـ، وكان من أبرز مظاهرها: زيادة عدد الجامعات وزيادة أعداد الطلاب والطالبات.

ولا شك أن هذا التطور السريع في مجال التعليم كانت له آثار كبيرة في حياة المجتمع بعد ذلك وأدى إلى حدوث عدد من التغيرات منها:

- برزت على السطح ظاهرة الهجرة إلى المدن ، فانسحبت نسبة كبيرة من العاملين في قطاعات الزراعة والرعي إلى العمل الوظيفي والإداري والمهني في المدن والمصانع الكبرى .
- أحدث التعليم تغيراً ملحوظاً في أوضاع المرأة سواء في نظر المجتمع أو في نظرتها لنفسها ، فأصبحت المرأة بعد التعليم قوة عصرية وقوة اقتصادية عن طريق نزولها إلى ميدان العمل وتزايد قدرتها على الإسهام في ميزانية الأسرة .
- كما أن التعليم قد أفاد المجتمع السعودي من ناحية قدرته على التعامل المباشر مع مستحدثات العصر في مجالات العمل والإنتاج والتقنية .

ثالثاً : التغيرات الاقتصادية بعد اكتشاف البترول :

مع اكتشاف البترول في المملكة العربية السعودية وإنتاجه اقتصادياً بكميات كبيرة أمكن التمييز بين مرحلتين من مراحل التطور في المملكة العربية السعودية؛ مرحلة ما قبل البترول ومرحلة ما بعد البترول، لقد كان لاكتشاف البترول وإنتاجه اقتصادياً آثار مهمة جداً سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً، ويمكننا القول دون مبالغة : إن التعليم وظهور البترول كانا وراء هذه الانطلاقة التنموية الكبيرة في أرجاء المملكة العربية السعودية ، لقد كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هما الركيزة التي اعتمدت عليها حكومات المملكة المتتابعة منذ ظهور الدولة السعودية على يد مؤسسها الأول الملك عبد العزيز يرحمه الله إلى وقتنا الحاضر .

لقد تطور اقتصاد المملكة من مجرد اقتصاد يعتمد في نسبة كبيرة جداً من موارده على بعض الرسوم والمنتجات الداخلية إلى اقتصاد بترولي قوي قادر على منح التنمية

الاقتصادية دفعة قوية تعمل على التقدم في جميع المجالات من خلال خطط علمية للتنمية، والواقع أن عائد البترول كان أساس التنمية في المملكة العربية السعودية ، بل إن ميزانيات خطط التنمية التي كانت تعتمد عليها الحكومة السعودية خلال المراحل السابقة كانت تتناسب طردياً مع عوائد البترول خلال مراحل الخطط .

بعض الجوانب السلبية للثروة البترولية :

(هجرة الأيدي العاملة والسكان من الريف إلى المدينة) ، (وزيادة الازدحام في المدن) ،
(وارتفاع الاستهلاك الترفي (التفاخري) (وزيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج) ، (و بروز
ظاهرة العمالة الوافدة) ، بما قد يكون لها من آثار جانبية قد تضر بمستقبل البلاد لو لم تتدارك
بتوفير عمالة وطنية مدربة والاعتماد على أبناء البلاد الموجودين بها بصفة دائمة.

بعض الجوانب الإيجابية للثروة البترولية :

- ١ - زيادة الأهمية النسبية إلى منطقة الخليج مما جعلها منطقة مهمة في نظر عدد من دول العالم الذي يعتمد في اقتصاده على البترول.
- ٢ - زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة .
- ٣ - عوائد البترول مكنت الحكومة السعودية من الانطلاق بسرعة وبقوة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية عن طريق تحويل الاقتصاد من معتمد على البترول فقط إلى معتمد على موارد أخرى .

رابعاً: البناء المهني والحراك الاجتماعي :

- ١ - تغيرت التركيبة المهنية بشكل جذري لأبناء البلاد .
- ٢ - إتاحة الفرصة لكثير من أبناء البلاد من التقدم في السلم الوظيفي نحو المراكز العليا .
- ٣ - تغير نمط الإنتاج الزراعي .
- ٤ - ظهرت فئات وشرائح اجتماعية جديدة في المجتمع .
- ٥ - تغيرات في شبكة العلاقات الاجتماعية وظهور بعض القيم والمفاهيم الجديدة و اندثرت بعض العادات والقيم التقليدية .

خامساً: تغير النظام القروبي :

- ١ - أصبحت كثير من وظائف القبيلة أو العشيرة جزء من مهام الدولة.
- ٢ - تقلصت دائرة النظام القروبي .
- ٣ - تقلص شكل الأسرة الممتدة البسيطة وبرزت الأسر الزوجية.
- ٤ - انتشرت ظاهرة الزواج بين السكان من مختلف مناطق المملكة .

سادساً: النسق الترويحي :

يقضى الشباب السعودي أوقات الفراغ في لعب كرة القدم، ومشاهدة التلفاز، والرحلات البرية.
أما الفتاة السعودية تنتهج سياسة تضييع الوقت باستخدام الهاتف، أو مشاهدة التلفاز، أو للخروج
للأسواق بشكل متكرر بدون حاجة.
أما المسنون فإنهم يعانون من الفراغ، وأنه يوجد مكان واحد بالمملكة للترويح عن المسنين هو
مركز الأمير سلمان الاجتماعي بمدينة الرياض.

مراجعة عامة للمادة عناوين المحاضرات وعناصرها

تعريف التغير الاجتماعي صفات التغير الاجتماعي ومجالاته مصادر التغير الاجتماعي وآلياته

مصطلحات التغير الاجتماعي - (التقدم، التطور، النمو، التنمية الاجتماعية)

الدراسة الاجتماعية للتغير الاجتماعي.

صعوبة دراسة التغير الاجتماعي (طبيعة الظاهرة الاجتماعية موقف الباحثة منها)

تفسير عملية التغير الاجتماعي

التغير بين المجتمع الريفي والحضري.

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي.

التغير الاجتماعي قديما وحديثا.

نظريات التغير الاجتماعي:

نظريات التقدم الاجتماعي (جان جاك روسو، كوندراسيه، أوجست كونت)

نظرية الدورة الاجتماعية (ابن خلدون، فيكو).

نظرية التطور الاجتماعي (هربرت سبنسر).

النظريات العاملية: وهي

١) نظرية العامل التكنولوجي. ٢) نظرية العامل الديموغرافي.

٣) نظرية العامل الأيكولوجي. ٤) نظرية العامل الاقتصادي.

٥) نظرية العامل الثقافي وتشمل: ▼

أ- نظرية الانتشار الثقافي

ب- نظرية الارتباط الثقافي

ج- نظرية الصراع الثقافي

▼ النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي :-

□ النظرية الوظيفية والتغير الاجتماعي.

□ النظريات التحديثية في التغير الاجتماعي

▼ معوقات التغير الاجتماعي.

العوائق الاجتماعية . العوائق الاقتصادية .

العوائق الأيكولوجية . العوائق السياسية.

مظاهر التغير على المجتمع السعودي

التغيرات في مجال التعليم .

النظام القرابي .

التغيرات الاجتماعية .

التغيرات الاقتصادية بعد اكتشاف البترول .

البناء المهني والحراك الاجتماعي .

الى هنا وانتهت جميع المحاضرات

اسئل الله ان ينفع بها

لا تبخلون علينا بدعوة طيبة

لي ولوالدي